



معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصادية
العدد رقم (٧)

فبراير

٢٠٠٩



معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصادية

العدد رقم (٧)

فبراير

٢٠٠٩

تقديم

يصدر العدد السابع من سلسلة الأوراق الاقتصادية لمتابعة تناول أهم القضايا الجارية على الساحة الاقتصادية ، ويمثل أيضا محصلة ونتاج اعمال جلسات الخبراء فى المعهد لتطرح مقترحات وتصورات للحلول الممكنة لما تثيره هذه القضايا .

ويتناول هذا العدد موضوعان هما :

- الازمة المالية والاقتصادية العالمية والاقتصاد المصرى

إعداد : أ.د. ابراهيم العيسوى

المستشار بمركز دراسات السياسات الكلية بالمعهد

- الملكية الشعبية والطريق الى السوق الديموقراطية

إعداد : أ. عبد الفتاح الجبالى

رئيس وحدة البحوث الاقتصادية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

وتأمل إدارة المعهد فى ان يكون كل ما تقدمه هذه السلسلة الاقتصادية ملبياً لاحتياجات رسم السياسات واتخاذ القرارات فى ضوء رؤى علمية لبعض المتخصصين وذوى الاهتمام.

والله ولى التوفيق ،،

مدير المعهد



(أ.د. علا سليمان الحكيم)

منسق لقاء الخبراء



(أ.د. فادية محمد عبد السلام)

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والاقتصاد المصري

اعداد

أ.د. ابراهيم العيسوي

مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية بالمعهد

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والاقتصاد المصري

سوف تتناول هذه الورقة النقاط الخمس التالية :

- (١) طبيعة الأزمة وأسبابها الجوهرية .
- (٢) الدروس المستفادة من الأزمة .
- (٣) تداعيات الأزمة في مصر .
- (٤) المواجهة العاجلة للآثار السلبية للأزمة .
- (٥) العلاج الحاسم : الحصانة بالتنمية المعتمدة على الذات .

أولاً - طبيعة الأزمة وأسبابها الجوهرية

يقتضى الفهم الدقيق للأزمة العالمية الراهنة التى ضربت قلب النظام الرأسمالى العالمى، والآخذة فى الامتداد إلى كل أعضائه وأطرافه، أن توضع هذه الأزمة فى السياق التاريخى المناسب، أى فى سياق التطور العام للنظام الرأسمالى منذ نشأته. وفى هذا الصدد من المفيد نكر سبع نقاط، وذلك على النحو التالى :

١- الأزمات نتاج بنيوى للرأسمالية

إن الأزمات ليست شيئاً طارئاً أو استثنائياً فى حياة الرأسمالية . فمن طبيعة الاقتصاد الرأسمالى توليد الأزمات . ولذا فإن الأزمة الحالية ليست هى أول أزمة تصيب النظام الرأسمالى، وقد لا تكون آخر أزمة يتعرض لها . ذلك أن جذور الأزمات كامنة فى بنية الرأسمالية، أى أنها كامنة فى خصائص الأسواق الحرة وخصائص المنظم الرأسمالى وسعيه الدائب لتحقيق أقصى ربح. وهذه الأزمات هى النتائج الطبيعى لما يعمل فى النظام الرأسمالى من تناقضات، أبرزها التناقض بين العمل ورأس المال، والتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والتناقض بين البنية التحتية للنظام وبنيته الفوقية . وفى الزمن الحديث أضيف لهذه التناقضات تناقض جديد، ألا وهو التناقض بين القطاع المالى والقطاع الحقيقى للاقتصاد الرأسمالى، أى التناقض بين عمليات التمويل وعمليات الإنتاج المادى. ولهذا التناقض صلة مباشرة وقوية بالأزمة الراهنة على ما سيأتى بيانه .

إن من السمات الرئيسية للاقتصاد الرأسمالى تقلب أحواله بين انتعاش ثم ازدهار من جهة، وبين انكماش ثم ركود ثم كساد من جهة أخرى . ومن المعتاد اعتبار

أن الحالات الأخيرة هي التي تعبر عن وقوع النظام في أزمة . وربما تكون حدة التقلبات الدورية للنظام الرأسمالي قد خفت مع شيوع تطبيق السياسات الكينزية في أعقاب الكساد الكبير في أواخر العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، أي شيوع سياسات تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي لضبط حركة الأسواق والتعويض عن فشلها في استعادة التوازن، ولسد الثغرات التي تنشأ عن النظرة الفردية للنشاط الاقتصادي وغياب النظرة المجتمعية . إلا أنه مع التراجع عن هذه السياسات منذ أواخر السبعينات من القرن العشرين، وكذلك للتراجع عن مفهوم دولة الرعاية (أو دولة الرفاهية بحسب التعبير الشائع) الذي ظهر بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وحلول فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة وبروز ظاهرة العولمة، عادت هذه التقلبات للظهور بشكل أكثر حدة، وتكررت الأزمات على فترات متقاربة مع اشتداد وطأتها .

وتشير الدراسات المتاحة إلى أن الاقتصاد الأمريكي قد تعرض منذ أواخر أربعينات القرن العشرين إلى عشر أزمات تكماش أو ركود، بمعدل أزمة كل ست سنوات، وكانت الأزمة تستغرق نحو عشرة شهور في المتوسط . ومن أسوأ هذه الأزمات أزمة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ وأزمة ٨١ - ١٩٨٢ التي استمرت كل منهما ستة عشر شهراً^(١) . وإذا أضفنا إلى هذه الأزمات ما يتعرض له باقى النظام الرأسمالي من أزمات، كأزمة نظام النقد الأوربي في ١٩٩٢ وأزمة المكسيك في ١٩٩٤ - ١٩٩٥ والأزمة الآسيوية في ١٩٩٧ والأزمة الروسية والأزمة البرازيلية في ١٩٩٨ - ١٩٩٩، وأزمة الأرجنتين في ٢٠٠١، لاتضح لنا مدى تكشاف وهشاشة النظام الرأسمالي، أي شدة تعرضه للوقوع في الأزمات الاقتصادية . أما الأزمات المالية عموماً، والمصرفية خصوصاً، فهي أكثر تكراراً . وقد أحصت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي ١٢٤ أزمة مصرفية حادة (يطلق عليها : أزمة منظومية) خلال ٣٧ سنة من ١٩٧٠ حتى ٢٠٠٧^(٢) .

(١) راجع المقال التالي :

R. Samuelson, "Is it 1929 again ? ", The Washington Post, Oct. 6, 2008 .

(٢) أنظر :

L. Leavens and F. Valencia, " Systemic banking crises- A new database," IMF W.P. 08/224 .

الأزمة الراهنة إذن ليست إلا حلقة في سلسلة طويلة من الأزمات التي يولدها النظام الرأسمالي من داخله - ولا يتعرض لها من خارجه . ولذا فهي لم تكن أزمة مفاجئة ولا ظاهرة غريبة لمن درس تاريخ هذا النظام . وهذه حقيقة لا ينكرها حتى أكثر أنصار الرأسمالية تشدداً . فهم يقررون أن "الرأسمالية قد ولدت الأزمات على الدوام، وسوف تولد المزيد منها مستقبلاً" . بعبارة أخرى، لم يستطع للنظام الرأسمالي، بالرغم من تقلبه بين الحرية والقيود، أن يقضى على هذه الأزمات . ولذا فلم يعد من الوارد عند أنصار الرأسمالية استهداف منع وقوع الأزمات . بل الوارد فقط هو إدارة مثل هذه الأزمات عندما تقع إدارة ذكية^(٢) . ومغزى هذا الاستنتاج هو أنه ليس من المتصور الخلاص من الأزمات مع الاحتفاظ بالخصائص الجوهرية للاقتصاد الرأسمالي . وبمفهوم المخالفة يصبح الاستنتاج المقابل هو أن الخلاص من الأزمات رهن بالتحول إلى نظام اقتصادي بديل ذي سمات مغايرة للنظام الرأسمالي، وهو - من وجهة نظري - النظام الاشتراكي .

٢- الرأسمالية لا تصحح نفسها بنفسها

يشير تاريخ الرأسمالية إلى أنها إذا كانت قد استطاعت أن تجدد نفسها^(٤)، إلا أنها لا تقدر على تصحيح نفسها بنفسها . وغير صحيح أن الرأسمالية لاتقع في الخطأ نفسه مرتين، كما تقول الإيكونوميست في المقال المشار إليه حالياً . بل إن الشواهد التاريخية كثيرة على أن الميل إلى التراكم والتوسع من السمات البارزة للأزمات، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة . فالأزمات التي تبدو صغيرة عندما تقع، لاتلبث أن تتراكم آثارها بمرور الزمن لتنتج أزمة كبرى بعد حين . والأزمة التي تنشأ في موقع معين من الاقتصاد لاتلبث أن تنتشر وتصيب مواقع أخرى فيه، وذلك بحكم الترابطات بين مختلف المجالات والقطاعات المالية والاقتصادية .

إن الأزمة الحالية نشأت كأزمة تمويل عقارى نتيجة للإفراط في الإقراض مع عجز متزايد لدى المقترضين على السداد . ولكنها سرعان ما تحولت إلى أزمة ائتمان، وسرعان ما تحولت أزمة الائتمان إلى أزمة مصارف وأزمة بورصات، وذلك مع تعثر

(٢) للمزيد، راجع :

"Capitalism at bay", The Economist, Oct. 16, 2008 .

(٤) فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مارس ١٩٩٠ .

البنوك وميل أسعار أسهمها للانخفاض، وانتقال العدوى إلى أسهم ومؤسسات مالية كثيرة. ومع اشتداد التعثر في عدد من المؤسسات المالية شاملة صناديق الاستثمار وشركات التأمين، دخلت الأزمة مرحلة جديدة بإشهار إفلاس بعض هذه المؤسسات، أو عقد صفقات لشراء الشركات القوية للشركات الأضعف، عادة بتدخل حكومي ومساهمات مالية حكومية. ومع اهتزاز البورصات واهتزاز الوضع المالي للمؤسسات المالية، امتدت الأزمة للقطاعات الإنتاجية. التي باتت محرومة من الائتمان الضروري لتشغيلها. وهكذا، بعد أن كانت الأزمة مجرد أزمة مالية، فباتها قد تحولت إلى أزمة اقتصادية شاملة تنذر بركود أو كساد اقتصادي ذي عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة، خاصة أن هذه الأزمة قد وقعت في وقت تباطأ فيه نمو الاقتصادين الأمريكي والعالمي.

٣- من التحرير المالي إلى اقتصاد الكازينو

إن تأمل المرحلة الأحدث في تطور للرأسمالية العالمية - مرحلة العولمة الليبرالية عموماً، والعولمة المالية خصوصاً - يبين أن الأزمة الراهنة ليست إلا الحصاد المر لمحصول وضعت بذوره في التربة الرأسمالية في مطلع السبعينات من القرن العشرين^(٥). فالبدائية الحقيقية للمشاهد التي نراها الآن كانت مع التحول إلى تعويم العملات في ١٩٧١ عندما قررت الإدارة الأمريكية وقف قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب، وذلك تحت وطأة العجز التجاري الضخم والتكاليف الباهظة لحرب فيتنام. فقد وضع هذا التحول حداً للنظام النقدي العالمي الذي رسمت معالمه في بريتون وودز عقب الحرب العالمية الثانية، والذي يقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة، ومن ثم لا يتيح مجالاً واسعاً تقييد حركة انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر. وقد أدى إلى نظام أسعار الصرف المعمومة إلى فتح الباب أمام تحركات الأموال عبر الحدود. وكان لذلك تداعيات خطيرة، أهمها أنها فتحت الباب لعمليات مالية مستحدثة وأطلقت العنان لنمو قطاع مالي ضخم. وقد ازداد هذا القطاع تضخماً مع بروز فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة على يد تاتشر وريجان في أواخر السبعينات من القرن العشرين، واتسع نطاق تطبيقها في العالم في صورة الخصخصة وابتعاد الدولة عن التدخل في الأسواق، وإزالة القيود على الائتمان وأسعار الفائدة، وكذلك إلغاء القيود على أسعار الصرف وعلى

(٥) انظر عرضاً جيداً لتطور النظام المالي في :

"A short history of modern finance", The Economist, Oct. 16, 2008.

تحركات الأموال عبر الحدود، ثم جاءت منظمة التجارة العالمية فى مطلع التسعينات لتعطى دفعة كبرى لتحرير التجارة، ليس فقط فى السلع، بل وفى الخدمات، بما فى ذلك الخدمات المالية، وفى الاستثمار وحركات رؤوس الأموال عبر الحدود . الخ .

فمع تعويم العملات وجدت الشركات التى تقع عليها التزامات بعملية ما وتمسحق لها إيرادات بعملية أخرى، أنه يجب عليها التحوط ضد مخاطر التقلبات فى أسعار الصرف . وظهر ابتكار مالى جديد وهو العقود المستقبلية فى العملات، الذى يعتبر المقابل للعقود المستقبلية فى السلع التى لجأ إليها المزارعون منذ أكثر من قرن للتحوط ضد تقلبات أسعار محاصيلهم . وما المشتقات التى يكثر الحديث عنها الآن سوى صور أحدث للعقود المستقبلية . فمضمون هذه العقود واحد، وذلك على اختلاف صورها من عقود بيع بالهامش وخيارات ومبادلات وتوريق وغيرها، وهو الاتجار فى المخاطر، وهدفها واحد وهو توزيع المخاطر والتحوط والتأمين ضد ما قد يترتب عليها من خسائر (٦) .

ومع تحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود على الائتمان، اتسع نطاق الإقراض، لاسيما الإقراض لشراء المنازل وكذلك لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، خاصة مع انتشار استعمال البطاقات الائتمانية . ومع اتساع سوق الائتمان ودخول أعداد كبيرة من الأفراد كمقترضين، ومع الإغراء الكبير للأرباح التى يمكن جنيها من جانب للبنوك وشركات التمويل العقارى وشركات إنتاج السلع والخدمات، حدث تساهل فى منح القروض، ازدادت معه للمخاطر، واتسع معه نطاق اللجوء إلى وسائل التحوط والتأمين ضد مخاطر عجز المقترضين عن سداد ديونهم . كما كان من نتائج هذه التطورات ازدياد مخاطر اتساع نطاق التعامل فى هذه الوسائل التأمينية ذاتها . ذلك أن التعامل فى المشتقات وما إليها يتجاوز المخاطرة إلى المقامرة، وقد تحول معه للقطاع المالى فى الدول المتقدمة وفى الأسواق الناشئة (لاسيما فى آسيا) إلى

(٦) يمكن الوقوف على تعاريف الأدوات المالية الجديدة وما يرتبط بها من مصطلحات بالرجوع إلى :
[http://en.wikipedia.org/wiki/Leverage_\(finance\)](http://en.wikipedia.org/wiki/Leverage_(finance)) .
http://en.wikipedia.org/wiki/Derivative_security .
<http://en.wikipedia.org/wiki/securitization> .
<http://www.businessspectator.com.au/bs.nsf/Article/The-deleveraging-cycle> .

إرجع أيضاً إلى : حازم الببلاوى، "الأزمة المالية العالمية : محاولة للفهم"، المصرى اليوم، عدد

صالة كبيرة للقمار . ومن هنا الحديث عن طغيان ثقافة "اقتصاد الكازينو" . فالتعامل في هذه الوسائل يقوم في الغالب على بيع الشخص لما لا يملك، أو شرائه شيء ما بدفع جزء ضئيل من قيمته، على أمل تسوية المراكز المالية مستقبلاً إذا جاءت الرياح بما تشتهي السفن من ربح وفير .

ومما يسترعى الانتباه أن هذه العقود الغريبة لم تعد تنصب على مخاطر التجار في السلع أو الأسهم أو السندات، بل اتها امتدت إلى المخاطر المتعلقة بالديون العقارية وأنواع أخرى كثيرة من الديون، والرهان على تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتقلبات مؤشر البورصة، بل وعلى تقلبات مؤشر الطقس . ولما كان كل عقد من هذه العقود يحمل مخاطرة، فإنه يمكن أن يبني عليه عقد جديد للتحوط ضد مخاطر العقد الأصلي، وهذا العقد الجديد يمكن أن يقود إلى عقد جديد آخر، وهلم جرا . وهكذا يتضخم ما بدأ صغير الحجم، وتلد العملية المالية الصغيرة الواحدة عمليات مالية متعددة. وهذا التطور يصق عليه تماماً القول الشعبي : "يعمل من الحبة قبة" .

٤- بروز تناقض شديد بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي

لقد ترتب على هذا التضخم في القطاع المالي نشوء شبكة معقدة من المعاملات المالية بين كيانات مالية علاقة من حيث الحجم، ومركبة من حيث النشاط، حيث أنها تمارس أنشطة شديدة التنوع وشديدة التداخل فيما بينها في آن واحد . وهذه الشبكة تضم أطرافاً كثيرة، أبرزها البورصات والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد وشركات السمسرة والتحوط ضد المخاطر ومؤسسات تقييم المخاطر وقياس الجدارة الائتمانية وإجراء التصنيف الائتماني للشركات وبيوت تقديم الاستشارات وإجراء الدراسات وشركات المحاسبة الكبرى . ومما يزيد الأمور تعقيداً أن قسماً ضخماً من التعاملات يتم خارج الأسواق المنظمة، حيث يتم التفاوض عليها والتجار فيها مباشرة بين أطرافها وذلك دون المرور على البورصة أو أي وسيط مالي . وهذه هي السمة الغالبة على عقود المشتقات لاسيما عقود المبادلات والخيارات .

ومن الجدير بالذكر أن التعامل في هذا النوع من المشتقات هو أكبر سوق للمشتقات . وهو بالطبع بعيد عن الإشراف والرقابة والضبط . وقد قدر بنك التسويات الدولية حجم التعامل في هذا السوق وحده بنحو ٦٠٠ تريليون دولار في ديسمبر ٢٠٠٧

(٧). وهو ما يصل ١١ ضعف الدخل العالمي (حوالي ٤٥ تريليون دولار) و ١٥ ضعف دخل الدول الغنية (حوالي ٣٩ تريليون دولار) في تلك السنة. ولعل هذا الرقم يوضح ما أشرنا إليه سابقاً من تضخم في القطاع المالي^(٨). فالواقع أن التوسع في القطاع المالي قد فاق كل حد معقول، بمعنى أنه تجاوز الاحتياجات الواقعية للقطاع الحقيقي أو العيني من الاقتصاد (الإنتاج للمادى) بمسافة بعيدة. والحق أن القطاع المالي قد انفصل عن القطاع العيني، وصار له وجود مستقل، يدور فيه المال دورات متعددة لا تخدم الإنتاج من قريب أو بعيد، وإنما تخدم أغراض المضاربين والمقامرين المتعطشين للأرباح الضخمة دون جهد، بل دون التنازل عن الكثير من أرصدهم النقدية. وهو ما يدخل في باب الكسب الطفيلي. ومن هنا يظهر ما سبق ذكره أن الرأسمالية قد أضافت إلى تناقضاتها المعروفة تناقضاً جديداً هو التناقض بين عالم المال وعالم الإنتاج. وهذا التناقض من أبرز أسباب الأزمة الراهنة.

٥ - الأزمة أمريكية المنشأ عالمية المآل

مع دخول الرأسمالية حقبة العولمة، اشتد تحرير اقتصادات العالم وانفتاحها على بعضها البعض وتزايد نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في الكثير من الاقتصادات، ومع تضخم القطاع المالي وانفتاح البورصات في الكثير من دول العالم على بعضها البعض، وتشابك المعاملات التجارية والمالية عبر الحدود، لم يعد من المتصور احتصار آثار أزمة في الاقتصاد الذي ولدها. بل إن عدوى الأزمة سرعان ما ينتشر وتصل إلى اقتصادات كثيرة في العالم. وهذا هو واقع الحال مع الأزمة الحالية التي بدأت في أمريكا وما لبثت أن امتدت إلى باقي دول العالم، وإن بدرجات متفاوتة الشدة. لقد صار انتشار عدوى الأزمات أمراً محتوماً، وذلك بحكم التشابك الشديد بين أسواق المال وضخامة حجم الأموال التي تنتقل فيما بينها بسرعة فائقة بفضل التطورات

(٧) يطلق على المشتقات المتداولة في هذا السوق غير المنظم

Over-the-counter/(OTC) derivatives.

والمبادلات = Swaps = والخيارات = options ، أنظر :

<http://en.wikipedia.org/wiki/Derivative-security> .

(٨) مصدر بيانات الدخل هو :

IMF, World Economic Outlook Database, Oct. 2008 (www.imf.org)

التريليون = ألف بليون أ و مليون مليون .

المذهلة في دنيا التكنولوجيا والمعلوماتية، وبحكم غياب أو تقلص الحواجز التي كانت تحول دون تسرب الصدمات الاقتصادية من اقتصاد ما إلى بقية اقتصادات العالم، أو التي كانت تخفف من حدتها على الأقل . وقد ازدادت احتمالات وقوع الأزمات وسرعة انتقالها عبر الحدود مع رواج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وما ترتب عليه من إطلاق العنان لحركة الأسواق والقطاع الخاص دون إشراف أو رقابة من الدولة، إلا فيما ندر . فبنوك الأعمال والاستثمار التي تقوم بعمليات شراء الديون والاتجار فيها من خلال التوريق لاتخضع في الولايات المتحدة لرقابة البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي) . كما أن بعض المصارف تخضع لقواعد السلامة والأمان المقررة في اتفاق بازل (٢) بينما لا يخضع لها البعض الآخر .

لقد تراخت إجراءات الضبط والرقابة المالية تحت تأثير الثقة المفرطة في اقتصاد السوق، والاعتقاد في قدرة الأسواق على تصحيح نفسها بنفسها؛ وهو ما أثبتت الأحداث فساده . وسادت الأسواق عموماً وأسواق المال خصوصاً درجة غير مسبوقة من الانفلات والشطط الذي تجلى في الأزمة الأخيرة في أوضح صورته في سلوك المتعاملين في البورصات . وقد شجع على هذا السلوك المنفلت السماح بما أشرنا إليه سلفاً من تعاملات خارج الأسواق المنظمة، أي في أسواق لا رقيب عليها ولا ضابط لها . كما شجع عليه أن قسماً ضخماً من المعاملات المالية الدولية صار يمارس من خلال المناطق الحرة المالية غير الخاضعة لأية سلطة إشرافية أو رقابية^(٩) . كما أن أحجاماً كبيرة من المعاملات المالية تجرى خارج موازنات المؤسسات المالية^(١٠)، ومن ثم بعيداً عن الرقابة، وهو ما يتعذر معه معرفة المراكز المالية الحقيقية لهذه المؤسسات.

٦ - الحوكمة في أجازة

ما الذي يعنيه نشوء سوق مالي ضخم تنشط فيه مؤسسات مالية ضخمة تعمل من داخل الاقتصادات المتقدمة أو الناشئة أو من خارجها، ولكن عملياتها ممتدة على نطاق العالم كله، وذلك بعيداً عن أعين المشرفين والرقباء التي يبدو أنه كان قد تقرر

^(٩) يطلق على هذه المراكز : off-shore financial centers

^(١٠) وهذا ما يطلق عليه : off- balance sheet operations

إغماضها (إضافة إلى انفلات حركة أسواق المال وإضراب الأوضاع الاقتصادية) ؟ لا شك أن هذه الأجواء تشجع على إطلاق قوى الفساد لتمارس مهامها الشيطانية. ففى مثل هذه الأجواء التى تتوارى فيها الشفافية وتنزوى فيها المعايير المحاسبية السليمة بحيث تظهر الموازنات على غير حقيقتها، يسهل الغش والخداع والتدليس، وتنشط عمليات تهريب وغسيل الأموال. وهو ما يمهد لنهاوى صروح مالية كانت تبدو عملاقة، كما حدث فى هذه الأزمة مع بنك الأخوة ليمان وبيتى للتمويل العقارى فريدى ماك وفاتى ماى ومع عملاق التأمين : المجموعة الدولية الأمريكية وغيرها، وكما حدث من قبل مع شركة إترون وشركة اندرسون للمحاسبة والتقييم وغيرها.

وهكذا فقد تبين أن من لا يكفون عن الضغط على الدول النامية لتبنى الحوكمة ومعاييرها، وتفعيل الشفافية والمساءلة وما إليها من عناصر الحكم الجيد سواء للشركات أم للدول، كانوا يعضون الطرف عن هذا كله، وسمحوا للحوكمة أن تأخذ أجازة فى بلادهم. وهذه بلا شك صورة من صور الارتدوجية التى نعانى منها كثيراً بسببها مع الدول المتقدمة. ولعل هذا ما دعا الفرع الفرنسى لمنظمة الشفافية العالمية إلى مناقشة قادة الاتحاد الأوروبى ومنظمة للتعاون الاقتصادى والتنمية وحثهم على سد الثغرات التى يتسلل منها الفساد إلى أسواق المال، لاسيما من خلال "التمويل الخفى" فى الأسواق المالية غير المنظمة⁽¹¹⁾. وبالطبع فإن هذه الملاحظة لاتنفى أهمية الحوكمة وضرورة الالتزام بقواعدها سواء على مستوى الشركات أم على مستوى الحكومات والقطاع المدنى .

٧- العيش خارج حدود الامكانيات

فى الواقع أن جذور الأزمة الراهنة ليست مرتبطة بتجاوز المؤسسات المالية حدود طاقتها الائتمانية وتخطيها حدود الأمان المفترضة فحسب، بل إن هذه الجذور ضاربة فى عمق الاقتصاد الأمريكى، أى فى سلوك المؤسسات الأمريكية والمستهلك الأمريكى والحكومة الأمريكية ذاتها. فالإقتصاد الأمريكى محكوم بدافع الربح، وكثيراً ما يوقع السعى لتعظيم الربح المنشآت المالية والإنتاجية فى أخطاء ومآزق، خاصة مع تزايد عناصر اللاديقين فى الإقتصادات المعاصرة وفى الإقتصاد العالمى ككل. ولا تلبث

(11) انظر : www.transparency.org

هذه الأخطاء والمآزق أن تتحول إلى أزمات وكوارث . كما أن المستهلك الأمريكي قد اعتاد تجاوز حدوده المالية بالتوسع في الاقتراض. وقد شجعت على ذلك للمؤسسات المالية اللاهثة وراء الربح بتيسير حصوله على القروض لزيادة الاستهلاك ولشراء السيارات والمساكن. كما شجع على ذلك انتشار استعمال البطاقات الائتمانية من جهة، وسعى الشركات المنتجة لتوسيع الأسواق وتصريف أكبر كم من منتجاتها من جهة أخرى. وساعد على ذلك أيضاً الإبقاء على سعر الفائدة عند مستوى منخفض لفترة طويلة. ومع التساهل في الإقراض وإفراط الأمريكيين في الاقتراض دون حساب دقيق لإمكانات السداد، كان حتماً أن تكثر حالات العجز عن السداد، وهو ما يوقع المؤسسات المقترضة في أزمات سيولة وأزمات ائتمان، كما حدث بالفعل.

ومعلوم من تطور الرأسمالية أن الاقتصاد الأمريكي يعيش خارج حدود إمكاناته الحقيقية منذ فترة ليست بالقصيرة . فهو أكبر اقتصاد مقترض، فضلاً عن تحمله لعجز ضخم في الميزان الجارى بميزان المدفوعات. لقد بلغ إجمالي القروض الحكومية لأمريكا ٨,٤ تريليون دولار في ٢٠٠٧، وهو ما يمثل نحو ٦١% من الناتج المحلى الأمريكي، وذلك في ٢٠٠٧. ويتوقع صندوق النقد الدولي وصول المديونية الأمريكية إلى ٩,٥ تريليون دولار تمثل ٦٥% من الناتج في ٢٠٠٩. وربما تتجاوز للمديونية هذا الحد مع الاحتياجات الضخمة لخطة الإنقاذ ومع احتمالات زيادة مخصصاتها . كما أن عجز الميزان الجارى قد بلغ ٧٣١ مليار دولار في ٢٠٠٧، تمثل ٥% من الناتج الأمريكي^(١٢). وقد أدى توافر احتياطات ضخمة لدى دول شرق آسيا، لاسيما الصين، وكذلك للدول الخليجية، إلى تدفق مالى ضخم إلى الاقتصاد الأمريكى ساعده على العيش بهذا للعجز الخارجى لفترة طويلة، كما ساعده على تحقيق قدر من الانتعاش. لكن هذه التدفقات ليست فى واقع الأمر سوى التزامات ولجبة للسداد فى وقت ما قرب أو بعد.

إن تجاوز الاقتصاد الأمريكى لحدوده واضح فى الاتفاقى العسكرى الضخم، والحروب الظاهرة التى لخصت فيها أمريكا كما هو الحال فى العراق وأفغانستان، والحروب الخفية الكثيرة التى لخصتها فى بقاع كثيرة من العالم، كما هو الحال فى السودان والقوقاز وأمريكا الجنوبية. وإذا كان جزء من هذه التحركات مدفوعاً بالبحث عن مصادر جديدة للبترول وتأمين إمداداته للاقتصاد الأمريكى، فإن جزءاً آخر منه

مدفوع بغرور القوة الذي تملك الإدارة الأمريكية، خاصة في ظل انفرادها بقيادة العالم. ولكن هذا الوضع في طريقه إلى الزوال، لاسيما بعد الصحوة الروسية التي ظهرت هذا الصيف في إطار الاشتباك بين روسيا وجورجيا، الذي هو في حقيقته اشتباك بين روسيا وأمريكا. إذ تقوم جورجيا في القوقاز بدور الوكيل في أمريكا في تلك المنطقة، تماماً كما تقوم إسرائيل بهذا الدور في الشرق الأوسط.

ولذا فقد عززت الأزمة الراهنة من الاتجاه الذي أخذ في التبلور حديثاً على الصعيد السياسي والاستراتيجي، والمتمثل في التراجع النسبي لمكاتب الولايات المتحدة وللتحول نحو عالم متعدد الأقطاب تقوم فيه قوى مثل روسيا والصين بدور نشط. ولعل هذا التحول يعيد إلى الدول النامية شيئاً من هامش المناورة الذي كان قد تلاشى في فترة الهيمنة الأمريكية، ويهيئ لها بالتالي فرصاً أفضل للتفاوض في المحافل الدولية، لا سيما في منظمة التجارة العالمية، ومن ثم فرصاً أفضل للنمو والتنمية.

ثانياً: العروس المستفاد من الأزمة

١ - الحاجة إلى نظام نقدي ومالي جديد

في ضوء ما ظهر من أن الأزمة الراهنة مرتبطة بطبيعة النظام النقدي والمالي العالمي الذي نشأ في مطلع السبعينات من القرن العشرين وتطور على النحو الذي أفضى إلى عولمة مالية منفلتة ورأسمالية ليبرالية متوحشة، يبدو للعالم في حاجة ماسة إلى إعادة بناء النظام النقدي والمالي على نحو يضمن ربط "الصواميل" التي انفكت وإحكام ربط "الصواميل" التي تخلخت.

ولن أخوض في هذا الموضوع الذي يحتاج إلى دراسة منفصلة تحشد لها جهود المتخصصين فيه. ولكن أود التأكيد على أمرين . أولهما : أن ثمة حاجة ماسة لإعادة رسم الحدود بين المسموح به والمحظور من المعاملات المالية، وذلك في اتجاه شمول المحظور لطائفة واسعة من التعاملات المالية التي برهنت الأزمة على شدة خطورتها وضررها . وثانيهما : أن النظام الجديد يجب ألا يصمم في غيبة الدول النامية عموماً والدول العربية خصوصاً . بل يجب أن يكون لهذه الدول قول ذو وزن يعتد به. ولعل من الأمور التي قد تساعد على تحقيق هذا الهدف إبراك أن للدول المتقدمة المأزومة تتطلع إلى دول مثل الصين ودول شرق آسيا الأخرى والدول النفطية

الكبيرة الخليجية وغير الخليجية، كى تضخ حجماً ضخماً من الأموال فى اقتصاداتها لمساعدتها على الانتعاش والخروج من الأزمة وتداعياتها. وهذه ورقة مهمة يجب على الدول النامية أن تحسن استخدامها حتى تكون شريكاً فاعلاً فى عمليات إعادة هندسة النظام النقدي والمالي العالمي، خاصة وأن البيان الصادر عن قادة الدول الثماني فى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨ قد أشار إلى أهمية اشتراك الدول النامية فى المناقشات حول إصلاح القطاعات المالية فى العالم (١٣). كما أكد على هذا المعنى باسكال لامي المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (١٤). والمهم أن تتحلى الدول النامية باليقظة والحذر، وألا تتورط فى التزامات قد تصيبها بالضرر لاحقاً، كما حدث فى جولة مفاوضات أوجواى التى أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية. وهو ما يستلزم الدراسة الجيدة للقضايا المطروحة قبل الذهاب للمفاوضات وحسن التنسيق بين الدول النامية فى كل الأوقات.

٢ - أهمية ضبط العلاقات الاقتصادية مع الخارج

إن تحرير الاقتصاد وفتحه فتحاً شديداً فى إطار العولمة، وتزايد نفوذ الشركات متعددة الجنسية وتزايد دور البورصات العالمية مع ضخامة حجم الأموال التى تنتقل فيما بينها، وسيطرة سلوكيات "اقتصاد الكازينو" كل ذلك أصبح يشكل خطراً جسيماً على حركة الاقتصاد والنمو الاقتصادى عموماً، وعلى فرص التنمية فى دول الجنوب خصوصاً. فقد صار الأمان الاقتصادى مقتقداً، ومع افتقاده يغيب الحد الضرورى من اليقين للواجب أن تبنى القرارات الاقتصادية عليه. وعندما يزداد اللايقين لا يمكن أن يستقيم حال الاستثمار والانتاج والنمو الاقتصادى. بل إن الاقتصاد يصبح مهدداً بالانكماش والركود، بكل ما يستتبعها من بطالة وازدياد للفقر وتكاثر الشروخ فى البنية الاجتماعية وتوتر الأوضاع السياسية واضطرابها.

وتؤكد الأزمة الراهنة مخاطر التحرير المتسرع والاندماج فى نظام اقتصادى عالمى شيمته الاتفلات والفضوى. ولذا فلا غنى عن تشديد الضوابط على حركة الأموال وتفعيل آليات جادة للإنذار المبكر ضد الأزمات، ولا مناص من التسلح

(١٣) انظر بيان مجموعة الدول الثامن عن الاقتصاد العالمى على موقع صندوق النقد الدولى :

(www.imf.org)

(١٤) انظر كلمة باسكال لامي فى المؤتمر الثالث لشبكة السياسات العامة العالمية (GPPN) المنعقد فى بيجين

فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨ (www.wto.org)

بإجراءات وقائية ضد الأزمات وضد الصدمات الخارجية. لقد آن الأوان للتخلي عن وهم تحرير التجارة وخرافة أن التجارة الحرة هي قاطرة النمو الاقتصادي. فقد توالى الأحداث فى بقاع كثيرة من العالم لتبرهن على فساد شعار: " تحرير التجارة محرك النمو" الذى تتبناه الدول الرأسمالية المتقدمة والذى تروج له المؤسسات الدولية التى تتحكم فيها هذه الدول، لاسيما منظمة التجارة العالمية. ومن حسن حظ دولنا النامية أن مفاوضات الدوحة التى كانت تجرى فى ظل توازنات دولية فى غير صالح الدول النامية قد فشلت، وأن منظمة التجارة العالمية قد عجزت عن استكمال تنفيذ أجندها التى تمخضت عن جولة أوروغواى فى ١٩٩٤ . كما أنه من الضرورى عدم الاسياق وراء الدعاوى القائلة بأن العولمة الاقتصادية طريق ذو اتجاه واحد ولا رجوع عنه . فالتناقضات الكامنة فى العولمة يمكن أن ترتد بها إلى الوراء، كما حدث مع العولمة الاقتصادية فى الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتى وقوع الحرب العالمية الأولى. (١٥)

وكما سبق ذكره فإن الأزمة الراهنة قد عززت الاتجاه نحو بلورة عالم متعدد الأقطاب، ربما يتيح هامشاً أوسع للمناورة أمام الدول النامية. ومن ثم فمن المرجح أن تكون الظروف الحالية أكثر ملاءمة كى تحشد الدول النامية جهودها من أجل مراجعة أجنده منظمة التجارة العالمية وتنقيتها لتفائقاتها مما شابهها من شطط وتطرف فى اتجاه تحرير الأسواق والاقتصادات، مع الانطلاق من قاعدة تناسب التزامات التحرير فى أى دولة مع قدراتها الإنتاجية والتنافسية، أى مراعاة توافق التحرير مع مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى لكل دولة، ومراعاة هدف التنمية الذى اتخذته دورة الدوحة شعاراً لها دون أن تطبقه فى مفاوضاتها تطبيقاً أميناً.

٣ - الأسواق لا تصحح نفسها بنفسها وكفاعتها ليست أمراً مسلماً به أثبتت هذه الأزمة بما لا يدع مجالاً للشك، مثلما تبين من أزمات أخرى سابقة، أنه لا محل للثقة الزائدة فى عمل الأسواق الحرة، وأن تحرير الأسواق يحمل مخاطر جمة على الاقتصاد الحقيقى وأعمده الأساسية: الاستثمار والإنتاج والتشغيل. وقد آن الأوان لتبديد الوهم الرأسمالى بأن الأسواق تقدر على تصحيح نفسها بنفسها. ذلك أن حركة الأسواق تراكمية فى كثير من الحالات . فالانحراف بعيداً عن التوازن عادة ما

(١٥) للمزيد راجع د. ابراهيم العيسوى، التنمية فى عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ص ٤٥ - ٥٩

يتولد معه قوى تدفع فى اتجاه المزيد من الابتعاد عن التوازن . وهنا تقع الأزمة التى لا مجال للخروج منها إلا بالجوع إلى قسوة من خارج السوق، وهى الحكومات. وكما اتضح منذ الكساد الكبير فى ثلاثينيات القرن الماضى، وكما أكد الاقتصادى الكبير اللورد كينز، فإن الحكومات هى الملاذ الأخير وهى المنقذ للسوق من انفلاته، والمخلص للأسمايين من طيشهم فى غمار السعى المحموم وراء الربح الأعظم. وهذا ما صار يعترف به عتاة الليبرالية وكبار رجال الأعمال فى سياق الأزمة الحالية، حتى وإن كان على كره منهم. ولذا فليس من المنطقى أن نكون ملكيين أكثر من الملك نفسه بالاستمرار فى التمسك بالاقتصاد الحر والاندماج فى العولمة.

وتبرهن الأزمة الحالية، كما تبرهن الأزمات السابقة، أن الحديث عن كفاءة اقتصاد السوق هو حديث مبالغ فيه، بل أنه وهم من أوهام الرأسمالية التى ينبغى تبديدها. فالشائع عن اقتصاد السوق أنه يتصف بالكفاءة، لأن المنافسة المفترضة فيه تؤدى إلى البقاء للأفضل أو الأكفأ، ولأن آلية الإفلاس تعمل على استبعاد العناصر الضعيفة من السوق، وتتقى السوق ممن لا قبل لهم بالقوة التنافسية للأكثر كفاءة. ولكن ها هى الأحداث الأخيرة تؤكد أنه لم يعد لهذا الاعتقاد صدقية تذكر فى الزمن الحاضر - زمن الرأسمالية الاحتكارية والشركات المتعدية الجنسيات - حتى وإن كان هذا الاعتقاد قد حظى ببعض الصحة فى المراحل الأولى للرأسمالية التى كانت تشيع فيها المنشآت الصغيرة والمتقاربة فى القوة الاقتصادية.

لقد صار الاعتماد على آلية الإفلاس نوعاً من الترف الذى لا يمكن لحكومة مسئولة فى الدول المتقدمة تحمل تبعاته . فضخامة الأصول التى تتحكم فيها المؤسسات التى قد تتعرض للإفلاس، وضخامة عدد المساهمين الذين يمكن أن يصابوا بالخسارة إذا أشهت هذه المؤسسات إفلاسها، وضخامة عدد العمال الذين يمكن أن يتعرضوا لفقدان وظائفهم وخسارة مصدر رزقهم ورزق أسرهم بل وضياع مدخراتهم والحرمان من منازلهم، وامتداد نشاط الشركات الكبرى إلى الكثير من الاقتصادات فى كل أرجاء المعمورة . . كل هذه الاعتبارات لم تعد تترك خياراً أمام حكومات الدول الرأسمالية الكبرى - وهى الموطن الأساسى للشركات متعددة الجنسيات - سوى للتدخل لإتقاذ الشركات المتعثرة من الإفلاس، إلا فيما ندر كما حدث مع بنك الأخوان ليمان الذى لم تجد الحكومة الأمريكية بدأً من تركه يشهر إفلاسه . ومع ذلك فإن هذا التصرف لم

يسلم من النقد من المصرفيين الذين اعتبروا أن إفلاس بنك، حتى إذا كان بنكاً متوسط الحجم، أمر سيئ، لأنه يصيب باقى النظام المصرفى بعدوى الفشل . ولذا يجب تجنب وقوع البنوك فى بنر الإفلاس^(١٦) . وعموماً فإن التصرف الأكثر شيوعاً كما نلاحظ فى الأزمة هو تدخل الحكومة الأمريكية إما لشراء الديون غير المتوقع سدادها للشركات فى أجل قريب، وإما لشراء الأصول التى ليس من السهل تسيلها فى وقت قصير خسارة كبيرة، وإما بحصول الحكومة نفسها على حصة فى رأسمال بعض الشركات التى تتدخل لانقاذها، أى التأميم، وإما بالتوسط بين الشركات لتمكين الأقوى من الاستيلاء على الأضعف ومحاولة تعويمه فى إطار الشركة الأكبر. وكذلك فعلت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أوروبية أخرى حتى من قبل اندلاع الأزمة الراهنة .

٤ - أزمة نظام، وتجاوزها له ثمن، فمن يدفعه؟

إن الأزمة الحالية هى أزمة نظام توقف عن العمل، وليست مجرد أزمة سيولة أو ائتمان. وهى أزمة قلبية، وليست مجرد نوعك بسيط، بمعنى أن الأزمة أصابت النظام الرأسمالى فى القلب، أى فى مراكزه الرئيسية فى الدول الصناعية الكبرى، ولم تصب أطرافه كما حدث مثلاً فى الأزمة الآسيوية فى ١٩٩٧. وهى أزمة قلبية بمعنى أن الأزمة ضربت قلب النظام الرأسمالى، وهو القطاع المالى الذى يزود الجسد الاقتصادى بالدماء التى تحفظ له حياته وصحته . وإذا كان من الصعب التنبؤ بما إذا كانت الأزمة ستؤدى إلى انهيار النظام الرأسمالى العالمى، فمن المؤكد أنها قد اطاحت بالليبرالية الجديدة وتوافق واشنطنون الذى يجسدها. وإذا ما قدر للنظام الرأسمالى تجاوز الأزمة الحالية، فإن الصدمة القوية التى تلقاها فى هذه الأزمة لن تترك هذا النظام، ولن تترك العولمة كما كانا قبل وقوع الأزمة. وسوف تدخل الرأسمالية والعولمة فى طور جديد يعاد فيه توزيع المهام بين السوق والدولة لصالح تدخل الدولة من أجل ضبط حركة النظام الرأسمالى، وتفرض فيه قيود شتى على حركة العولمة للحد من جموحها وجنونها.

لاحظ أنه بالرغم من ضخامة برامج الانقاذ، الا أنها لم تنجح بعد فى استعادة الثقة التى تبددت فى أسواق المال العالمية . وعلى كل حال، فإن وقتاً غير قصير

(١٦) أنظر خطاب لورنزو سماغى عضو المجلس التنفيذى للبنك المركزى الأوروبى فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨،

فى : www.bis.org

سينقضى في تنفيذ هذه البرامج وقبل أن يظهر مفعولها في القطاعين المالي والحقيقي . وبفرض أن النظام الرأسمالي سوف يتجاوز أزمته الحالية، فلا شك أن لذلك ثمن. وكما يتضح من برامج الانقاذ التي أعلنتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية والآسيوية وغيرها، فإن هذا الثمن ليس بالقليل . فهذه البرامج تقدر بمئات المليارات، ومن المرجح أنها ستدخل في نطاق التربليونات . كما أن الثمن ليس اقتصادياً فقط، بل إن هناك ثمناً اجتماعياً أيضاً (بطالة وفقدان دخول ومدخرات ومنازل . . الخ) . والسؤال الواجب طرحه هنا: من يتحمل كلفة علاج المرض الذي ألم بالنظام الرأسمالي؟

والأمر الواضح أن برامج الانقاذ قد ووجهت بانتقادات شعبية شديدة في الدول الرأسمالية الكبرى، وذلك لشعور عامة الشعب، والطبقة المتوسطة خصوصاً، بأن عبء سدك فاتورة الانقاذ قدلقى عليهم. فتمويل برامج الانقاذ ينطوي على اقتراض مبالغ ضخمة لشراء أصول قد لا تستحق ما يدفع فيها، وسداد هذه القروض سيكون بالطبع من جيوب دفعى الضرائب حالياً وفي المستقبل. كما أن تمويل هذه البرامج قد يقتضى إعادة ترتيب أولويات الاتفاق العلم بالاعتطاع مما كان يوجه للخدمات العامة التي يستفيد منها عموم الناس والطبقة المتوسطة لتدبير جانب من نفقات برامج الانقاذ وبالطبع فإن عموم الناس لن يتحملوا تكلفة الخروج من الأزمة فقط، بل أنهم يتحملون - كما سبقت الإشارة - عبء الأزمة ذاتها في صورة فقدان الوظائف وتناقص وتناقص الدخل والخسائر المترتبة على انهيار أسعار المنازل وغير ذلك من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. ولذا فقد قيل بحق : أنه في الرأسمالية، المكاسب تخص والخسائر تعم.

والدرس المستفاد هنا هو أن الحفاظ على قدر من السلام الاجتماعى والتماسك الاجتماعى يقتضى أن يراعى في مواجهة الأزمة واحتوائها توزيع الكلفة توزيعاً عادلاً، بحيث يتحمل المخطئ ثمن ما ارتكب من خطأ، وألا يلقى بالعبء على عاتق الفقراء ونوى الدخل للمتوسطة، سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية .

ثالثاً: تماعبات الأزمة في مصر

ليس من الوارد التساؤل عما إذا كانت الأزمة ستؤثر على الاقتصاد المصرى أم لا؟ فالاقتصاد المصرى ليس معزولاً عن الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وقد ازداد انفتاحه وارتباطه بالاقتصادات الرأسمالية نتيجة تطبيق الليبرالية الاقتصادية الجديدة،

ابتداءً من الانفتاح في ١٩٧٤ وصولاً إلى برامج التثبيت والتكيف في التسعينات و انتهاءً بأصولية الاقتصاد الحر والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي التي تبناها النظام بقوة ملحوظة منذ ٢٠٠٤. ووفقاً للمقياس التقليدي لانفتاح الاقتصاد، وهو نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن هذه النسبة قد زادت من ٦٥% في ٢٠٠٥/٠٤ إلى ٦٧% في ٢٠٠٨/٠٧ وكان مستهدفاً الوصول بها إلى ٦٩% في خطة ٢٠٠٩/٠٨^(١٧). ومن جهة أخرى، فإن مصر تعتمد بدرجة أساسية على أوروبا وأمريكا - دول القلب بالنسبة للأزمة- في تصريف صادراتها والحصول على وارداتها. ففي ٢٠٠٧/٠٦ استوعبت أوروبا وأمريكا ٧٠% من الصادرات المصرية، وبلغ نصيبها في الواردات ٦٥%^(١٨). ومن المقاييس الأخرى للانفتاح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد زاد التدفق الصافي من ٣,٩ مليار دولار في ٢٠٠٥/٠٤ إلى ١١ مليار دولار، وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٤% في ٢٠٠٥/٠٤ إلى ٨,٦% في ٢٠٠٧/٠٦^(١٩).

وأخيراً، نذكر أنه على خلاف الاعتقاد الشائع بأن معظم تحويلات المصريين في الخارج ترد من الدول العربية، فإن الإحصاءات الحديثة تشير إلى أن هذه التحويلات أصبحت تتوزع بالتساوي تقريباً بين الدول العربية والدول غير العربية (٤٩,٥% و ٥٠,٥% على التوالي في ٢٠٠٧/٠٦). بل إن نصيب الولايات المتحدة وحدها يصل إلى ثلث (٣٢,٩%) ما يحوله المصريون في الخارج^(٢٠).

ولا شك في أن الانفتاح المتزايد للاقتصاد المصري وازدياد ارتباطه بالدول الغربية واعتماده عليها يجعله أكثر عرضاً للهزات الاقتصادية التي تحدث في هذه الدول. ومما يزيد من درجة تعرض الاقتصاد المصري للصدمات الخارجية تقلص دور الدولة في المجال الاقتصادي بالخصوص وإلقاء مهمة التنمية على كاهل قطاع خاص محدود القدرات وشديد التبعية للشركات الدولية، وفتح المجال أمام الأجانب للتعامل في

(١٧) النسبة الخاصة بسنة ٢٠٠٥/٠٠٤ من: ابراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧، ونسب باقي السنوات من: وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (www.mop.gov.eg)

(١٨) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر ٢٠٠٨ (www.cbe.org.eg)

(١٩) المصدر السابق

(٢٠) المصدر نفسه

البورصة - وهى لم تنزل ناشئة، ضحلة وضعيفة البنيان، حيث أن عدد الشركات التى
يجرى التعامل على أوراقها محدود، ورأسمالها السوقى متواضع، - وهو ما يعكس
ضعف الأسهم المصرية ذاتها - وحيث تبلغ نسبة تعاملات الأفراد فيها ٧٠% -
ومع ارتباط البورصة المصرية مع عدد من البورصات العربية والأجنبية. أضف إلى
ذلك تواجد الأجانب فى القطاع المصرفى وقطاع التأمين، فضلاً عن تراجع نصيب القطاع
العام فى هذين القطاعين لصالح القطاع الخاص المصرى والأجنبى. وأخيراً، نذكر أن
مصر قد سارعت بخطى سريعة للغاية فى مجال تحرير التجارة الخارجية وتحرير
تحركات تدفقات الأموال عبر الحدود. ومؤدى هذه الإجراءات أن الدولة المصرية قد
حرمت من الكثير من الأدوات التى يمكن استخدامها للوقاية من الأزمة أو لتلطيف
آثارها على الاقتصاد والمجتمع فى مصر.

١ - ناقلات الأزمة إلى مصر

ليس هناك شك إذن فى أن آثار الأزمة العالمية بشقيها المالى
والاقتصادى (الاتكاشى والركودى) سوف تصل إلى مصر. والقنوات التى يمكن أن
تنتقل عبرها هذه الآثار إلى الاقتصاد المصرى كثيرة، لعل أبرزها ما يلى:

(١) قنوات ميزان المدفوعات، وبخاصة الصادرات والواردات، وإيرادات السياحة،
ورسوم العبور فى قناة السويس، وتحويلات المصريين فى الخارج،
والاستثمار الأجنبى المباشر، واستثمار الحافظة، والمعونات الأجنبية،
والاقتراض من الخارج.

(٢) قناة البورصة المصرية، وذلك بحكم إتاحة التعامل فيها للأجانب، حيث تتراوح
نسبة تعاملاتهم بين ٢٠% و ٣٠% وقد تصل إلى ٤٠% فى بعض الأحيان .
كما أن نصيب الأجانب فى رأس المال السوقى كبير، وتأثيرهم على باقى
المتعاملين فى البورصة كبير جداً لكونهم مؤسسات تقوم تصرفاتها على
حسابات يجريها خبراء بالأوضاع الاقتصادية والمالية . ويزداد الاتكشاف مع
ارتباط البورصة المصرية ببعض البورصات الأجنبية حيث يسمح بتداول
بعض الصكوك المصرية فيها. أضف إلى ذلك مصدراً آخر لنقل الصدمات فى
البورصات الأجنبية إلى البورصة المصرية، وهو شهادات الإيداع الدولية،
حيث يتم تداول ١٢ سهماً فى بورصة لندن، وهى من الأسهم القيادية فى

مؤشر البورصة المصرية الذى فقد ٥١% من قيمته ما بين مايو ٢٠٠٨ و ١٢ أكتوبر ٢٠٠٨، مما ينطوى على خسارة للمتعاملين فى البورصة ناهزت ٣٢٠ مليار جنيه^(٢١). لاحظ الاتجاه النزولى لمؤشر البورصة كان قد بدأ فى مايو ٢٠٠٨ فى أعقاب قرار الاعفاء الضريبى للشركات العاملة فى المناطق الحرة ورفع أسعار الطاقة فى الصناعات ذات الكثافة العالية فى استخدام الطاقة . ثم جاءت الأزمة لتعطى قوة دفع جديدة لهذا الاتجاه النزولى .

(٣) قنوات البنوك وشركات التأمين الأجنبية العاملة فى مصر. فهذه المؤسسات ليست حرة فى اتخاذ قراراتها وإنما تتخذ قراراتها فى ضوء سعيها لتعظيم أرباحها على الصعيد الدولى، لا فى كل قطر على حده.

(٤) قنوات شركات الاستثمار العقارى العاملة فى مصر، وبخاصة الشركات الخليجية التى ازداد نشاطها مؤخراً فى السوق المصرية. ومن الطبيعى أن يتأثر نشاط هذه الشركات فى مصر بمستوى نشاطها فى دول مقراتها الرئيسية، وفى الدول الأخرى التى تعمل بها.

٢- الآثار المتوقعة

والسؤال الآن هو: ما هى الآثار التى يمكن أن تنتقل عبر هذه القنوات وما هو أثرها الاجمالى على الاقتصاد المصرى ؟ سوف تقتصر إجابتى على تحديد نوعية أهم الآثار المتوقعة دون الخوض فى تقديراتها الكمية^(٢٢)، مع توزيع هذه الآثار بين سلبية وإيجابية، ومع ملاحظة أن بعض هذه الآثار قد لا يظهر قبل مرور بضعة أشهر نظراً لوجود تعاقبات مسبقة قد تظل سارية، ونظراً لفترات الإبطاء مابين وقوع الأثر وظهور نتائجه.

(٢١) مجلة المصور ؛ عدد ١٧ أكتوبر ٢٠٠٨، وندوة مركز الدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد

والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فى ١٤/١٠/٢٠٠٨ حول الأزمة المالية العالمية .

(٢٢) ثمة تقديرات قطاعية نشرتها مجلة المصور (المرجع السابق) نقلاً عن تقرير لوزارة التنمية الاقتصادية

ومن خلال الحوار مع وزير التنمية الاقتصادية .

الآثار السلبية

- (١) تراجع الصادرات المصرية، ولاسيما إلى أوروبا وأمريكا الذين يستوعبان نحو ٧٠% من صادراتنا، على ما سبق ذكره.
- (٢) انخفاض إيرادات السياحة، مع النقص المرتقب في تدفق السياح الأجانب إلى مصر.
- (٣) انخفاض عائدات قناة السويس، مع التراجع المرتقب في التجارة الدولية.
- (٤) انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، حيث أن الدول الغربية المصدرة لهذه الاستثمارات صارت تتطلع إلى استثمارات تفتد إليها من الصين ودول شرق آسيا لمساعدتها على الخروج من الأزمة.
- (٥) انخفاض اللوارد من المعونات الأجنبية، مع قيام الدول المانحة بإعادة ترتيب أولويات موازنتها لصالح برامج الإنقاذ من الأزمة، وكرد فعل للاكماش أو الركود العالمي.
- (٦) تراجع فرص الاقتراض من الخارج، وذلك مع جفاف منابع الائتمان الخارجي، وإعطاء الأولوية في منح الائتمان للقطاعات المحلية في اقتصادات الدول المأزومة.
- (٧) انخفاض تحويلات المصريين في الخارج، سواء من الدول العربية أم من الدول غير العربية.
- (٨) انخفاض إيرادات البترول مع انخفاض سعره حيث هبط سعر البرميل من سلة نفوط أوبك من ١٣١,٢ دولار في يوليو ٢٠٠٨ إلى ٧٧,٧ دولار في أكتوبر ٢٠٠٨، ووصل السعر إلى ٦٣,٣ دولار في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٨^(٣٣) وقد يترتب على هذا الانخفاض في حصيلة صادرات البترول، حصول انخفاض في الضرائب المحصلة من قطاع البترول وفي الفوائد المحول منه إلى الموازنة العامة.

^(٣٣) راجع موقع الأوبك : (www.ope.org) وما يذكر أن سعر سلة نفوط أوبك كان في صعود مستمر منذ ١٩٩٩، حيث ارتفع السعر من ١٧,٤٨ دولاراً في ١٩٩٩ إلى ٦٩,٠٨ دولاراً في ٢٠٠٧ .

(٩) خسائر الأفراد والمؤسسات من أصحاب الودائع أو الاستثمارات المالية أو العقارية فى الخارج والخسائر المالية للمصريين المتعاملين فى البورصة المصرية. وهو ما يمكن أن ينعكس سلباً على الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى.

(١٠) انخفاض سعر الصرف جراء انخفاض الطلب على الصادرات السلعية والخدمية المصرية كرد فعل للتكماش أو الركود فى الاقتصاد العالمى، وهو ما قد يعوض أثر انخفاض الأسعار العالمية على قيمة الواردات.

الآثار الإيجابية

(١) انخفاض فاتورة استيراد المنتجات البترولية وعدد من السلع الأخرى مع الانخفاض فى أسعارها العالمية .

(٢) انخفاض مخصصات الدعم، مع الانخفاض فى سعر البترول وفى أسعار السلع الغذائية المدعمة .

(٣) انخفاض معدل التضخم نتيجة الانخفاض المتوقع فى أسعار جانب كبير مما نستورده وكذلك نتيجة توافر حصة أكبر للاستخدام للمطى مع تناقص فرص التصدير.

(٤) انخفاض سعر الصرف، ومن ثم احتمال أن يحد هذا الانخفاض من التراجع المتوقع فى الصادرات.

٣ - الأثر الصافى على الأداء الاقتصادى

والسؤال الذى يتعين طرحه الآن هو : ما هو الأثر الصافى على الاقتصاد المصرى؟ فى تقديرى أن الأثر الصافى سيكون تكماشياً بوجه عام. ومن المتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادى، وانخفاض فرص التشغيل، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وكذلك لزيادة العجز فى كل من الموازنة وميزان المدفوعات. وهذا الأثر لن يكون مؤقتاً، حيث يتوقع المراقبون أن آثار الأزمة العالمية الراهنة قد تمتد إلى سنتين، إن لم يكن لفترة أطول. ومن المهم هنا الانتباه إلى الآثار الاجتماعية التى سوف تتمخض أيضاً عن التراجع الاقتصادى، وأبرزها تقلص فرص العمل وزيادة البطالة، وارتفاع نسبة السكان الفقراء، وزيادة معاناة الطبقة الوسطى، خاصة إذا أدى ارتفاع العجز فى الموازنة إلى تقليص اعتمادات بنود الخدمات الاجتماعية.

والأمر الواضح هو أن المعدل الذي كان مستهدفاً تحقيقه لنمو الناتج المحلي الإجمالي في خطة ٢٠٠٩/٠٨، وهو ٧,١% لم يعد مناسباً في ضوء الأزمة وتداعياتها المحتملة. وإذا تركنا جانباً التحفظات على سلامة تقديرات معدل النمو (٧,٢% متوقع لسنة ٢٠٠٨/٠٧)، فلا شك أنه مع تخفيض توقعات النمو في الاقتصاد العالمي لسنة ٢٠٠٨ ثم إلى ما بعدها، سوف يتراجع معدل النمو في مصر. فطبقاً لأحدث التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي^(٢٤)، يتوقع هبوط معدل النمو العالمي من ٥% في ٢٠٠٧ إلى ٣,٩% في ٢٠٠٨ ثم إلى ٣% في ٢٠٠٩ - وهو أدنى معدل مسجل منذ ٢٠٠٢. وفيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة، يتوقع دخولها في حالة انكماش في النصف الثاني من ٢٠٠٨، وحتى إذا بدأت في الانتعاش في ٢٠٠٩، فإن التحرك نحوه سيكون بطيئاً للغاية. وهناك مؤشرات على تناقض الإنتاج - أي نمو سلبي - حالياً في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان، وعموماً يتوقع انخفاض النمو في الاقتصادات المتقدمة بنحو ١,٥ نقطة مئوية^(٢٥)، كما يتوقع تراجع معدلات النمو في كل من الاقتصادات الناشئة والنامية وإن بقيت عند مستوى ٥% - ٦%. وفي الصين مثلاً، يتوقع انخفاض معدل النمو من ١٢% في ٢٠٠٧ إلى ٨%^(٢٦). ولذا فإن التوقع هو أن تكون الدول الناشئة والنامية المساهم الأكبر في نمو الاقتصاد العالمي في الفترة القادمة.

لقد توقع وزير التنمية الاقتصادية أن يهبط معدل النمو الاقتصادي في مصر من ٧,١% مستهدف في خطة ٢٠٠٩/٠٨ إلى ٦% أو إلى ٥,٥% على أسوأ التقديرات^(٢٧). ويمكن مراجعة هذا التوقع في ضوء ما ذكرناه حالاً بالنسبة للصين، حيث يتوقع تعرض معدل النمو للهبوط بمقدار الثلث. وإذا تذكرنا قوة الاقتصاد الصيني ومروره بفترة طويلة

^(٢٤) انظر التقرير التالي على موقع صندوق النقد الدولي (www.opec.org) :

IMF, World Economic Outlook 2008, Oct. 2008 .

^(٢٥) The Economist, oct. 9,2008 .

^(٢٦) The Financial Times, Oct.5,2008 .

ومن الملاحظ أن هذا التقدير يختلف عما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي (World Economic Outlook 2008)، والذي جاء فيه أن معدل النمو الصيني قد ينخفض من ١١,٩% في ٢٠٠٧ إلى ٩,٧% في ٢٠٠٨ ثم إلى ٩,٣% في ٢٠٠٩ .
^(٢٧) مجلة المصور، مصدر سبق ذكره .

من النمو المرتفع، مما أدى إلى تمتع الصين بفائض في موزانتها يصل على ١٧٤ مليار دولار في النصف الأول من السنة الحالية، وفائض في ميزان العمليات الجارية بميزان المدفوعات بلغ ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٧. وإذا تذكرنا أن ثلث صادرات الصين فقط هو الذي يذهب إلى أمريكا وأوروبا^(٢٨)، بينما تصل صادراتنا إليها إلى ٧٠%، فليس من الخطأ تصور أن يكون الأثر السلبي للأزمة على الاقتصاد المصري - بما هو عليه من ضعف وهشاشة- مماثلاً أو أشد قليلاً من الأثر المتوقع على الاقتصاد الصيني^(٢٩). وعلى ذلك فإن معدل النمو المتوقع لمصر قد يصل إلى ٤,٧% إذا وقع الانخفاض بمقدار الثلث، أو إلى ٤,٣% إذا زاد الانخفاض إلى ٤٠%، وذلك إذا استمر نظام الحكم - كما هو ظاهر من تصريحات رموزه التنفيذيين والخريجين - في التمسك بالسياسات الحالية .

رابعاً : المواجهة العاجلة للأثار السلبية للأزمة

من المهم المسارعة باتخاذ عدد من الإجراءات التي تعالج آثار الأزمة في القطاعات الأكثر اكتشافاً والتي تزداد احتمالات تعرضها للضرر بوجه خاص، ولمنع وقوع انخفاض كبير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بوجه عام .

١- متطلبان أساسيان

وفي هذا الصدد يجب مراعاة أمرين أساسيين :

- **الأمر الأول :** هو أن فعالية الإجراءات التي قد تتخذ سوف تتوقف على استعداد النظام الحاكم للتخلي عن المعارضة المتشددة لتدخل الحكومة في مجال الإنتاج والاستثمار الانتاجي، حيث لن يتمكن القطاع الخاص وحده من سد الفجوة الكبيرة في الإنتاج والتشغيل حتى لو حدث توسع في الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية . كما أنه من المهم التخلي عن المعارضة المتشددة للتدخل الإداري في عمل الأسواق لضبط حركتها، لاسيما من خلال فرض القيود على بعض التصرفات ومن خلال

^(٢٨) المعلومات عن الصين من The Financial Times ، مرجع سبق ذكره، وتقرير صندوق النقد

الدولي :

World Economic Outlook 2008, op. cit .

^(٢٩) الاستناد إلى حالة الصين في توقع حالة مصر يعتمد على أسلوب معروف من أساليب الدراسات المستقبلية وهو أسلوب المشابهة أو المناظرة : Method of analogy

الإجراءات التمييزية لصالح أنشطة أو قطاعات دون غيرها، ومن المشكوك فيه أن تستجيب الحكومة لهذا المطلب في ضوء تشبثها بفلسفة الاقتصاد الحر والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وفي ضوء ميلها للتهوين من أثر الأزمة (٣٠) .

- الأمر الثاني : هو أن مواجهة آثار الأزمة له تكلفة، وأنه من الواجب مراعاة العدالة في توزيع هذه التكلفة على الطبقات الاجتماعية المختلفة توزيعاً عادلاً، أي حسب القدرة على التحمل، لاسيما أن الفوارق بين الطبقات قد اتسعت اتساعاً عظيماً في ظل تطبيق الليبرالية الاقتصادية الجديدة في مصر . بعبارة أكثر وضوحاً، يجب ألا يلقي بالعبء الأكبر في معالجة آثار الأزمة على الطبقات الشعبية والوسطى، سواء بطريق مباشر أم بطريق غير مباشر من خلال الموازنة العامة للدولة .

ومن الواجب أن يتحمل الأغنياء، خاصة كبار الرأسماليين، جانباً مهماً من تكلفة علاج الأزمة، خاصة أنهم قد نالوا الكثير من المغام طوال سنوات الانفتاح بالكثير من الوسائل المشروعة وغير المشروعة . وينبغي ألا يتخذوا الأزمة فرصة لاسترداد بعض ما سحب مؤخراً (مايو ٢٠٠٨) من إعفاءات ضريبية ومزايا أخرى أو لتحقيق مغام جديدة . فالأصل في المشروع الرأسمالي أنه معرض للخسارة مثلما هو معرض للربح . وليس من السائع أن يتوقع الرأسماليون للكسب على طول الخط . بل عليهم عدم المبالغة في طلب المساعدة من الدولة، والرضى بمستوى أقل من الربح، أو حتى تحمل بعض الخسارة المؤقتة واعتبارها ضريبية للمساهمة في تجاوز الأزمة .

والملاحظ حتى الآن أن الرأسمالية المصرية قد تمادت في طلب المساعدة الحكومية وقد تجلى ذلك في المطالبة من خلال اتحاد الصناعات والمجالس التصديرية وغيرها بخفض تكلفة التمويل من خلال خفض سعر الفائدة للصناعة وتحمل الحكومة

(٣٠) أنظر تصريح د. يوسف بطرس غالى وزير المالية في مؤتمر اليورومنى الذى عقد فى القاهرة فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨، والذى جاء فيه أن "الاقتصاد المصرى يسير بخطى ثابتة متجاوزاً الأزمة الراهنة" . الأهرام فى ٢١/١٠/٢٠٠٨ . أنظر أيضاً نشرة صندوق النقد (IMF Survey Magazine) عدد ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨، التى لخصت وقائع إحدى جلسات المؤتمر المشترك للصندوق والبنك الدولى، التى تضمنت كلمة للدكتور محمود محى الدين وزير الاستثمار، أرجع فيها التقدم الاقتصادى للاقتصادات النامية والناشئة إلى وجود "اقتصاد عالمى مستقر ومتنوع"، وحذر من تحول ما قد تتخذه الدول من إجراءات مؤقتة لضبط الأسواق فى ظروف الأزمة إلى إجراءات دائمة يصعب التخلص منها . وفيما يبدو أن هذا الكلام جاء تأييداً لما قاله مايكل سينس رئيس لجنة النمو والتنمية من أنه لو امتدت إعادة النظر فى أوضاع القطاع المالى إلى إعادة نظر جذرية فى السياسة العامة لفتح الاقتصاد العالمى، أو إلى بعض الارتداد عن هذه السياسة، فإن ذلك سوف يسفر عن نتائج سلبية خطيرة .

الفرق عن السعر السائد للفائدة، وزيادة الدعم الموجة للتصدير، وتوفير منافذ للعرض والبيع للمستهلك أو المستورد، وزيادة الدعم المخصص لعرض المنتجات المصرية فى المعارض الدولية، وزيادة الإعفاءات الضريبية، وإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة، وتخفيض أو إلغاء الرسوم على التراخيص والموافقات على إقامة المشروعات، وغير ذلك من المطالب^(٢١) . ويبدو أنهم يتناسون أن تكاليف الإنتاج ستخف مع انخفاض أسعار الكثير من مستلزمات الإنتاج المستوردة، وأن قدرة الصناعة المحلية على المنافسة ستتحسن جراء ذلك .

والظاهر أن الحكومة على استعداد لتلبية الكثير من هذه الطلبات . فقد وعدت الحكومة بتيسيرات وحوافز "استثنائية ومؤقتة" لدعم تمويل الصناعات وزيادة تغطيتها التأمينية وتخفيف الأعباء على قطاع الصناعة بإعادة النظر فى أسعار الطاقة وإلغاء بعض الرسوم، وإلغاء رسم الصادر على بعض المنتجات كالحديد والصلب والأسمنت، والتوسع فى منافذ التوزيع^(٢٢) . وفى سياق تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر، اقترح وزير الاستثمار أن تتحمل الحكومة جانباً من كلفة توصيل المرافق وتدريب العمالة^(٢٣) . وليس من الغريب أن تستجيب الحكومة لمعظم مطالب القطاع الخاص .

فهى حكومة رجال أعمال، وفى إطارها فإن الرأسمالية المصرية تفاوض للرأسمالية المصرية، ولا عزاء لبقية الطبقات الاجتماعية !

٢- عشرة إجراءات

عموماً، ثمة إجراءات عاجلة يمكن اتخاذها لمواجهة الآثار السلبية للارتمة العالمية الراهنة، نذكر منها الإجراءات العشر التالية، وذلك بغض النظر عن إمكانية أو عدم إمكانية تقبلها من جانب الحكومة .

(١) زيادة الإتفاق العلم، لاسيما الإتفاق العلم فى مجال الاستثمار الإنتاجى، وعدم حصر الزيادة التى اقترحها وزير التنمية الاقتصادية فى زيادة الاستثمارات الموجهة للبنية

(٢١) راجع مطالب رجال الأعمال والمصدرين فى جريدة الأهرام، من أواخر سبتمبر ٢٠٠٨ حتى الآن .
(٢٢) أنظر تصريحات وزير التجارة والصناعة فى جريدة الأهرام، عدد ٢٠٠/١٠/١٥، والقرارات المتعلقة بالتيسيرات فى الموافقة على إقامة المشروعات وفى مواصفات المنشآت فى المناطق الصناعية وتراخيص البناء فيها فى، جريدة الأهرام، عدد ٢٠٠٨/١٠/١٨ .
(٢٣) جريدة الأهرام، عدد ٢٠٠٨/١٠/١٩ .

الأساسية بمقدار خمسة مليارات جنيهه^(٢٤) . فالزيادة فى الاستثمار العام يجب أن تكون أكبر كثيراً، ويمكن أن تكون أكبر كثيراً، خاصة مع الانخفاض المتوقع فى مخصصات دعم البترول والسلع التموينية فى أعقاب الانخفاض فى الأسعار العالمية . إذ تشير التقديرات إلى أن الخفض فى دعم البترول وحدة (٧٣ مليار جنيهه فى ٢٠٠٨/٠٠٧) قد يصل إلى ١٨ مليار جنيهه إذا تخفض سعر البرميل إلى ٦٠ دولار، وإلى ٢٩ مليار جنيهه إذا تخفض السعر إلى ٥٠ دولار^(٢٥) .

كما أن هذه الزيادة المرجوة فى الإئافاق العام يمكن تمويلها بإعادة ترتيب أولويات الإئافاق العام والاستغناء عن النفقات غير الضرورية . فضلاً عن ذلك فإنه يمكن تمويل جانب من الإئافاق الإضافى بالاستفادة من السيولة الفائضة فى البنوك . فنسبة القروض إلى الودائع لدى البنوك لم تزد على ٥٣,٥% خلال للشهور السبعة الأولى من ٢٠٠٨، وكانت قد وصلت إلى ٧٠,٦% فى يونيو ٢٠٠٣، ثم أخذت فى الانخفاض حتى قاربت ٥٤% فى يوليو ٢٠٠٨^(٢٦) . وإذا كانت النسبة الآمنة للقروض إلى الودائع قد تصل إلى ٦٥%، فثمة مجال واسع لكل من القطاعين العام والخاص للاستفادة من هذه الطاقة الائتمانية المتاحة، فى التوسع فى المشروعات القائمة وفتح مشروعات جديدة خاصة فى مجالى الزراعة والصناعة، وذلك لزيادة فرص العمل والإنتاج والدخول .

وفى تقديرى أنه مما يساعد على ضبط الإئافاق العام وإعادة ترتيب أولوياته أن تلتزم جميع الجهات والهيئات الحكومية والعامه - دونما استثناء لأية جهة أو هيئة - بالإفصاح عن تفاصيل موارناتها، وأن يجرى إخضاعها للمراجعة والتقييم من جانب الجهاز المركزى للمحاسبات وللرقابة الشعبية من جانب المجالس المنتخبة محلياً ومركزياً .

(٢) خفض تكلفة التمويل، وذلك من خلال خفض سعر الفائدة وتضييق الهامش الواسع بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض . ففى ٢٠٠٧ بلغ هذا

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) وهذه هى تقديرات المسئولين فى قطاع البترول التى نقلتها مجلة المصور، مصدر سابق، ص ١٦ .

(٢٦) البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، عدد سبتمبر ٢٠٠٨.

الهامش ٥,٧ نقطة مئوية، حيث كان سعر الفائدة على الودائع لمدة سنة أو أقل ٦,٩%، بينما كان سعر الفائدة على القروض لمدة سنة أو أقل ١٢,٦% (٣٧). كما أنه من الملاحظ أن المصاريف البنكية مرتفعة وينبغي النظر في تخفيضها . وفضلاً عن ذلك فإن الإجراءات البنكية بحاجة إلى تحسين لاختصار الوقت والجهد الذى تستنفده من العملاء .

(٣) مساعدة البنوك المصرية فى توفير التمويل، خاصة للتمويل قصير الأجل اللازم للمستوردين للسلع المصرية الذين يتعذر عليهم تدبير الائتمان اللازم فى الخارج . وذلك فضلاً عن توفير تغطية تأمينية أكبر ضد مخاطر التصدير . وهذا ما يبدو أن الحكومة تتجه إلى تنفيذه من خلال زيادة رأس مال شركة ضمان مخاطر الصادرات (٣٨).

(٤) وقف الخصخصة عموماً، ووقف خصخصة البنوك وشركات التأمين خصوصاً، والتمسك بتواجد القطاع العام فى مثل هذه القطاعات الحساسة .

(٥) وضع حد لعشوائية التعامل فى البورصة وذلك بإحكام للضوابط القانونية على تعاملات البورصة المصرية، وفرض ضوابط وقيود جديدة، للحد من الشطط فى المضاربات والتهور فى البيع والشراء . وثمة اقتراحات متعددة قدمت من جانب المتخصصين فى هذا المجال نذكر منها منع التعامل فى المشتقات، وخطر البيع والشراء فى نفس الجلسة أو خلال وقت قصير، ودعوة الشركات التى لديها شهادات إيداع دولية فى بورصة لندن لحبسها من التداول مؤقتاً "بشراؤها كأسهم خزينة"، وذلك إلى حين استقرار أوضاع البورصات العالمية، ووقف نظام "تسليف الأسهم"، وإنشاء صندوق استثمار مطلق لشراء الأوراق المالية بقصد رفع حجم التداول وزيادة قيمة مؤشر البورصة، أو إنشاء صندوق سيادى (أى حكومى) لمواجهة أزمات مثل أزمة البورصة

(٣٧) المصدر نفسه. لاحظ أن الهامش القعلى قد يقل عن الهامش المحسوب أعلاه نظراً لكون البنوك ملزمة بإيداع ١٤% من الودائع لدى البنك المركزى دون عائد، ونظراً لضرورة تجنب جانب من الودائع كمخصصات لمواجهة احتمالات عجز المقرضين عن سداد قروضهم . وبالطبع فإن هامش أسعار الفائدة ليس هو المصدر الوحيد لأرباح البنوك .

(٣٨) جريدة الأهرام، ٢٠/١٠/٢٠٠٨.

وغيرها من الأزمات التي قد تواجه البلاد، والزام شركة مصر للمقاصة والحفظ المركزي بالإفصاح عن حصص الأجانب في الشركات المقيدة بالبورصة، وكذلك إلزام شركات السمسرة بقواعد الملاءمة المالية، وأخيراً فرض ضريبة على أرباح الأموال الساخنة بالبورصة، أي التي تقل مدة استثماراتها عن أجل معين (٢٩) . وفي تقديري أنه يجب فرض ضريبة على الربح المتحقق من تعاملات البورصة بوجه عام . إذ ليس من المنطقي إخضاع النشاط الإنتاجي للضرائب، بينما يعفى منه هذا النشاط الطفيلي إلى حد بعيد . وهذه الضريبة كانت موجودة بالفعل حتى سنة ١٩٩٧، ثم ألغيت بمقتضى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الذي صدر في تلك السنة . كما يجب تجنب استثمار أموال المعاشات في البورصة، فقد أثبتت الأزمة خطورة هذا المسلك، حيث فقدت صناديق المعاشات الأمريكية ٢٠% من قيمتها في الفترة من يوليو ٢٠٠٧ حتى سبتمبر ٢٠٠٨ (٤٠) .

(٦) التحوط ضد الصدمات الناتجة عن تحركات الأموال عبر الحدود، وذلك بفرض بعض القيود عليها، خاصة أن مصر قد تسرعت في تحرير هذه التحركات الرأسمالية في إطار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي . كما يجب عدم التورط في المزيد من التحرير لقطاع الخدمات عموماً، والخدمات المالية خصوصاً، تحت للضغوط التي تمارس في منظمة التجارة العالمية .

(٧) زيادة الموارد المتاحة للاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وفرص العمل - عن طريق زيادة المدخرات المحلية بالحد من الاستهلاك غير الضروري والاستيراد الترفي وينبغي وقف فوضى الاستيراد، خاصة للمنتجات التي تهدد الصناعات المحلية بالمنافسة غير المتكافئة أحياناً، وبالإعراق في أحيان أخرى . وتعتبر حالة الأزمة الراهنة فرصة جيدة لاتخاذ إجراءات وقائية للحد من الاستيراد وحماية ميزان المدفوعات، فضلاً عن حماية الصناعة المحلية، وذلك دون التعرض لمقاومة شديدة في منظمة التجارة العالمية .

(٢٩) راجع هذه المقترحات وغيرها في جريدة الأهرام، أعداد ١٢ و ١٤ و ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨ .

(٤٠) وكالة أسوشيتد برس (AP) في ٨/١٠/٢٠٠٨ .

(٨) فك الارتباط بين الجنيه والدولار . وإذا كان تنويع العملات التى يحتفظ بها بالاحتياطيات الدولية لمصر عاملاً يخفف من وطأة الارتباط بالدولار، غير أنه ليس حلاً كاملاً للمشكلات التى يمكن أن تترتب على الربط بعملة وحيدة كالدولار التى أخذ اقتصادها فى الترنح تحت وطأة الأزمة . والبديل بالطبع هو ربط الجنيه بسلة عملات .

(٩) تصحيح الخلل القائم فى قاتون الضرائب على الدخل، والمتمثل فى محدودية عدد الشرائح وتواضع أعلى سعر (٢٠%) الذى ينطبق على دخول تبدأ من ٤٠٠٠٠ جنيه، أى ما يعادل نحو ١١٠ جنيه فى اليوم . والمطلوب هو زيادة عدد الشرائح وزيادة درجة التصاعدية أسوأ بما هو متبع حتى فى الدول الرأسمالية المتقدمة . فهذا الإجراء سيوزع العبء الضريبي بشكل أكثر عدالة، ويساعد على تقليل الفوارق بين الطبقات، فضلاً عن تعزيز الموارد العامة للدولة . كما ينبغى فرض ضرائب على الأرباح القدرية أو الرأسمالية التى تحقق لبعض الأفراد دون جهد أو مشقة من جانبهم .

(١٠) اصلاح الخلل فى توجهات الاستثمار، بالإفراط فى الاستثمار فى الخدمات الاستهلاكية والعقارات، لاسيما تلك الموجهة للأغنياء، وإعادة هيكلة الاستثمار لصالح القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة والصناعة، وما يتصل بها من خدمات إنتاجية . وفى هذا الصدد، يتعين الإقلاع عن وهم أن قطاع الخدمات عموماً والقطاع المالى خصوصاً، يمكن أن يشكل قاطرة للتنمية فى مصر، وذلك تحت تأثير أن قطاع الخدمات صار المساهم الأكبر فى الناتج المحلى الإجمالى فى الدول المتقدمة^(٤١) . فقد أظهرت الأزمة الراهنة مدى هشاشة اقتصاد هذا شأنه .

وتجدر الإشارة إلى أن اتخاذ الاجراءات التقييدية المقترحة بالنسبة للبورصة والاستيراد والمعاملة التمييزية لبعض القطاعات دون غيرها يتعارض مع ما سبق أن التزمت به الحكومة المصرية من تحرير مفرط فى إطار منظمة التجارة العالمية . وبالطبع فإن الحكومة لاترغب فى خوض مثل هذا النزاع . كما أنها لاتملك القدرة على الدفاع عن مثل هذه المطالب فى تلك المنظمة طالما بقيت على تمسكها باقتصاد السوق

(٤١) تبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى فى الدول ذات الدخل المرتفع ٢٢% . راجع : البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٧، ملحق مؤشرات التنمية الدولية، واشنطن، ٢٠٠٦ .

لحر وبالاتجاه إلى زيادة اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .
وفى اعتقادى أن مهمة الحكومة فى الرجوع عن بعض تنازلاتها (أى التزامات التحرير
التجارى والمالى) فى منظمة التجارة العالمية ستكون أسير كثيراً إذا ما حذت حذو
حكومات الدول الرأسمالية الكبرى التى تخلت عن أصوليتها - ولو مؤقتاً - وراحت
تطبق لجراءات لم تكن تخطر على بال الكثيرين، مثل تأمين البنوك وبعض مؤسسات
التمويل العقارى وغيرها من المؤسسات المالية - فالضرورات تبيح المحظورات .

خامساً : العلاج الحاسم : الحماية بالتنمية المعتمدة علم الذات

١ - للتصدى لجنور الأزمة

إذا كانت الأزمة كامنة فى رأسمالية الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة
التى لا يحكمها ضابط أو رابط، فمن الطبيعى أن العلاج الحاسم يقتضى التخلّى عن هذا
المنهج فى إدارة الاقتصاد وتنميته . فالفضية لا تتعلق بإدارة أزمة فى ظل النظام
القديم، ولا بالحد من شطط الرأسمالية وجموح العولمة، كما هو واضح فى برامج الإنقاذ
التى بدأت الدول للمتقدمة فى تنفيذها، وكذلك فى البرامج العاجلة لتخطى آثار الأزمة فى
الدول النامية . وإيما الأمر فيما يخص مصر وغيرها من الدول للنامية يجب أن يذهب
أبعد من ذلك كثيراً . ولم يعد من المنطقى الإصرار - كما يفعل أهل السلطة عندنا -
على منهج اقتصادى وتنموى كانت الشواهد تتراكم على عجزه عن إخراج الدول للنامية
من تخلفها وتبعيتها وفشله فى وضع أسس راسخة لتنميتها وتحسينها ضد الأزمات، ثم
جاءت الأزمة لتؤكد فساد الأسس التى يقوم عليها هذا المنهج .

إن الشواهد كثيرة على عجز وفشل توافق واشنطن، أى نسخة الليبرالية
الاقتصادية الجديدة التى روجتها المؤسسات المالية الدولية ومن يتحكم فيها من الدول
الرأسمالية الكبرى، والتى تبنتها معظم الدول للنامية . وقد سجلت هذه الشواهد
بالتفصيل فيما يخص مصر تحديداً، والدول للنامية عموماً، فى الفصل الأخير من كتابى
: الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً . وحسبى أن أنكر بعض الاستخلاصات التى
توصلت إليها والتى تحدد مبادئ وعناصر نموذج تنموى بديل للنموذج المطبق حالياً .

٢- مبادئ وعناصر النموذج البديل

(١) العولمة الاقتصادية ليست قدراً محتوماً، وهي ظاهرة قابلة للارتداد . كما أنها ليست كتاباً مقدساً يؤخذ كله أو يترك كله . ومن حق الدول النامية وواجبها أن تتعامل مع مكونات العولمة بشكل انتقالي، مثلما تفعل الدول المتقدمة .

(٢) السوق لا يصنع تنمية، وإنما التنمية تصنع بتوجيه الدولة لقوى السوق . وتحرير التجارة ليس المدخل الصحيح الى التنمية، فهو نتيجة - وليس سبباً - لتحرير التجارة . ولاغنى للتنمية عن قدر من الحماية . والمهم أن تكون حماية نسبية متدرجة ومؤقتة، وأن يتواكب تخفيف الحماية أو إلغاؤها مع نمو القدرات الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الوطني .

(٣) القطاع الخاص أضعف من أن ينهض بمهام التنمية الجادة . ودور الدولة (الديمقراطية) أساسى ولاغنى عنه فى التنمية، ولا بديل لها كقائدة وركيزة أساسية للتنمية . وليس إثمأ أن تشارك الدولة فى الإنتاج والاستثمار الإنتاجى . بل الإثم أن تتركهما لأهواء القطاع الخاص الضعيف والتابع، ولحسابات الاستثمار الأجنبى والشركات متعددة الجنسيات التى لا يعنىها سوى تعظيم أرباحها على الصعيد الدولى . والتأكيد على دور الدولة - وبخاصة الدور الإنتاجى - لا يتعارض مع إفساح المجال لقطاع خاص منتج - لاطفلى - وآليات سوق منضبطة، يعمل كل منهما فى إطار خطة قومية شاملة .

(٤) التنمية القابلة للاستدامة هى التنمية المعتمدة على الذات فى المقام الأول . فالاعتماد على الذات هو نقيض التبعية . وهو لا يستبعد اللجوء إلى المعونات أو الاستثمار الأجنبى . ولكنه يبنى عن المعونات المشروطة، ولا يقبل من الاستثمار إلا ما يتوافق مع الخطة الموضوعية ديمقراطياً للتنمية . ومن أهم أركان الاعتماد على الذات زيادة المدخرات المحلية زيادة ضخمة، من أجل إتاحة موارد كافية لاستثمارات كبيرة تنقل الاقتصاد من حال إلى حال .

(٥) المشاركة الديمقراطية ضرورية للتنمية الجادة ولاغنى عنها لاستدامة هذه التنمية . فهى أداة أساسية للحشد والتعبئة الشعبية وتفجير الطاقات الضرورية للتنمية السريعة والقوية، فضلاً عن كونها صمام أمان ضد الفساد وآلية جيدة للرقابة

والمساعدة والتصحيح . ولا مجال لتفعيل المشاركة الديمقراطية في غياب عملية
كبرى لإعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع .

(٦) إن النهوض بعبء التنمية يقتضى تعزيز الاعتماد القطرى على الذات باعتماد
جماعى على الذات، أى بالتعاون الامثل مع الدول النامية عموماً، والدول العربية
خصوصاً . وحتى يكون مثل هذا التعاون فعالاً، فلا يكفى تحرير التجارة بين أطرافه
- وإنما يجب تفعيل المنهج الانتاجى للتعاون والتكامل بالدخول فى مشروعات
إنتاجية مشتركة .

إن هذه النقاط الست هى فى الواقع معالم التنمية البديلة التى تحتاجها مصر من أجل
الارتقاء بالأوضاع المعيشية لشعبها والارتقاء بوضع اقتصادها فى إطار تقسيم العمل
الدولى، وتحرير إرلتها السياسية، فضلاً عن إسبابها الحصانة الكافية ضد الآثار
السلبية لأزمات كالأزمة العالمية الراهنة .

وفى تقديرى أن الظروف العالمية التى ستسفر عنها الأزمة الراهنة، بتراجع الهيمنة
الأمريكية وتعدد الأقطاب فى النظام العالمى، سوف تكون أكثر ملاءمة لتشغيل النموذج
للتنموى المقترح، وذلك لما قد تتيحه هذه الظروف من هامش أوسع للمناورة ومجال
أرحب للحركة أمام الدول النامية .

توصيات جلسة الخبراء

حول

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

والاقتصاد المصري

مقدمة

جاءت الأزمة المالية العالمية التي تجتاح الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول العالم مثل العاصفة لتثير الكثير من الأسئلة، حول أسباب تلك الأزمة وتداعياتها، وحول تأثيرها على الريادة الأمريكية للسوق العالمية، لاسيما في ظل حالة «عدم الوضوح» التي سببتها الأزمة لدول العالم جميعاً، وهو ما خلق صعوبات كبرى للتعامل مع أزمة تزداد تفاقماً بشكل يومي.

وعلى الرغم من أن «مركز» الأزمة واشنطن، إلا أن تداعياتها تمتد لدول العالم جميعاً، لاسيما الدول النامية التي تعاني مخاوف شديدة بسبب انتقال المضاربين من أوراق المال إلى المضاربة على الغذاء. وقد أثارت تلك الأزمة أيضاً تساؤلات مهمة حول تأثيرها على الاقتصاد المصري، وأخري أكثر أهمية عن الإجراءات الممكنة اتخاذها للخروج من أزمة تهدد الاقتصاد العالمي كله بالتراجع والركود، لاسيما في ظل مخاوف من استمرار فشل الإدارة الأمريكية في التعامل مع أزمة قد تطول بحيث تنتقل للإدارة القادمة.

ونظراً لإهتمام معهد التخطيط القومي بمناقشة أهم قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثارة على الساحة العالمية والمحلية فقد عقد المعهد ندوة بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٨ لمناقشة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري. وقد اشترك في هذه الندوة مجموعة من الخبراء والمتخصصين والتنفيذيين والمهتمين بهذا الموضوع من داخل وخارج المعهد، وقد قاموا بمناقشة العديد من القضايا المثارة في الورقة الخلفية المقدمة لهذه الندوة. وتم طرح العديد من المقترحات والتوصيات التي قد تساعد في حل أو التخفيف من تداعيات تلك الأزمة.

التوصيات

☒ ضرورة إعادة النظر في فلسفة التنمية الاقتصادية وتحرير السوق مع زيادة الاتفاق العام الاستثمارى على الصناعة والزراعة وتشديد الرقابة على الاسواق ومنع خصخصة البنوك وشركات التأمين .

- ⊗ إعادة سيطرة الدولة على الأساسيات الاقتصادية وأن تعمل على نشر الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في المجتمع.
- ⊗ وضع مجموعة من المعايير لضمان الضوابط اللازمة لتطويق الأزمة، أهمها تفعيل قوانين البنوك التي تساهم في تقليل حدة الأزمة، وإعطاء دور أقوى للبعد الاجتماعي للدولة.
- ⊗ ينبغي على الدول النامية أن تتكاتف وتخلق نوع من العمل الجماعي وتتبادل وتخلق دوائر اقتصادية من داخلها حتى يتسنى لها مواجهة تداعيات تلك الأزمة.
- ⊗ يجب أن تستغل مصر الجوانب الايجابية لهذه الأزمة العالمية لدفع المسار المصري للاستفادة منها. ومن أهم هذه الخطوات الواجب اتخاذها :
- التوسع في الاستثمار الزراعي ومحاولة الإستفادة من الأموال الدولية التي تحاول البحث عن أسواق جديدة للاستثمار المستقر بعيدا عن الأسواق والتقلبات الدولية.
 - العمل على جذب أنواع جديدة من السياحة الدولية البعيدة عن منطقة الأزمة مثل السياحة العربية والآسيوية والروسية وكل للمناطق الأقل تأثرا بالأزمة المالية.
 - تسويق الاستثمار في مصر لدى المناطق البعيدة عن الأزمة وعن هذه التقلبات المالية العنيفة بهدف جذب الاستثمارات التي بالتأكيد ستحاول البحث عن مناطق جديدة بعيدة عن مناطق الأزمة.
- ⊗ الدعوة إلى تشكيل خلية عربية لاحتواء تداعيات الأزمة على الأموال والاستثمارات والأسواق والتجارة العربية، ودعوة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاتفاق على خلية دولية ماثلة تنسق معها الخلية العربية.
- ⊗ دعوة المؤسسات المالية العربية والدولية إلى التحفظ في إصدار الأصول المالية للموجودات **Leverages**، وطرح الأسهم في أسواق المال، والإجراءات الائتمانية وضوابط الرهون العقارية، لتكون متوازنة مع الموجودات العينية والأصول الحقيقية لممتلكات الأفراد والشركات والدول والمصارف.

☒ الدعوة إلى التزام نسب اتفاقية بازل-٢ بخصوص التوسع في إقراض المصارف ليرتبط بالأصول المملوكة، وضبط التوسع في اللجوء إلى المشتقات المالية **Financial Derivatives** للتوسع في حجم الإقراض المتاح.

☒ الدعوة إلى إعادة النظر بما يسمى بصناديق التحوط **Hedge Funds** ذات السيولة النقدية الهائلة والتي تملكها فئة قليلة من الأثرياء، نظرا لخطورة المعاملات التي تجريها داخل أسواق المال بسبب انعكاسات انهياراتها الضخمة على التجارة والمال الدولي، وذلك رغم ما تتسبب به أموالها من إغاث مؤقت للبورصات العالمية.

☒ الدعوة إلى العمل على تطوير التمويل المؤسسي من المصارف والتمويل غير المؤسسي من السوق لتحقيق الربط المباشر بالسوق الحقيقية للسلع والخدمات، ولتقديم معايير أخلاقية في التمويل إلى جانب معايير الربحية.

☒ الدعوة إلى تشجيع بحث الأزمة المالية الدولية في الجامعات المصرية عبر البحوث والرسائل الجامعية للتوصل إلى رؤى تفصيلية تحمي الاقتصاد المصري.

☒ الدعوة إلى صياغة تصور عربي مشترك ومتكامل فيما يتعلق بالأعمال المصرفية وأسواق المال والاستثمار والعلاقات مع أسواق العالم ومصارفها، وبما يشكل وحدة عربية مالية متكاملة تحمي حقوق العرب وأموالهم من الهزات المالية الدولية التي يقوم بها كثير من المغامرين الدوليين.

☒ الدعوة إلى إعادة النظر في التعامل مع الدولار كأساس للعملات العالمية وللنظام المصرفي والمالي والاقتصادي العالمي، وإعادة التفكير بنظام سلة العملات، ودعوة العرب لتوفير احتياطي قوي يشكل حماية كافية للعملات العربية.

☒ الدعوة إلى تفعيل دور صندوق النقد العربي في مجال التمسيق النقدي وإصدار عملة عربية موحدة، مع ضمان احتياطات كبيرة لها.

☒ الدعوة إلى إعادة النظر في سياسات استثمار المال العربي في الخارج وتحويله إلى لداخل العربي الأكثر أمناً، والدعوة إلى تشكيل فريق عمل عربي ينبثق عن القمة الاقتصادية العربية وبإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي

العربي لإعداد خطط للمشاريع الكبرى في البنية التحتية والصناعية والزراعية على مستوى الوطن العربي، وتوفير فوائض السيولة والاستثمارات العربية في هذه المشروعات العملاقة لتحقيق تنمية وحركة اقتصاد استثماري قوي عربياً.

☒ الدعوة إلى تقوية استقلالية أجهزة الرقابة الحكومية، وإعطائها الصلاحيات الكافية لأداء واجباتها، وتوفير الحماية الكافية للعاملين فيها، ومراعاة أحكام الشريعة الإسلامية.

☒ دعوة الدول العربية والإسلامية إلى الشروع بالعمل على تطبيق أنظمة الاقتصاد الإسلامي في بلادها بديلاً للأنظمة الغربية الرأسمالية، وذلك بما ينسجم وأهداف بناء قاعدة تنمية مستدامة وعادلة.

☒ دعوة الدول العربية للمساهمة في صياغة النظام المصرفي والمالي العالمي، وفي العمل على إعادة هيكلته **Restructuring**.

☒ دعوة مجموعات المصارف الإسلامية إلى عقد مؤتمر دولي يبين أسباب انخفاض تأثير المصارف الإسلامية وأسهمها وموجوداتها نسبة إلى المصارف الأخرى التي تقوم على معاملات النظام المالي للرأسمالي، بهدف تدعيم النموذج الحضاري العربي والإسلامي.

☒ الدعوة إلى تشكيل هيئة مراقبة اقتصادية عربية عبر إيجاد مؤشرات ومقاييس ومعايير دولية وعربية تصدر نشرة دورية لخدمة أسواق المال والاقتصاد العربي، ولتشجيع الحلول القائمة على أسس وقواعد الاقتصاد الإسلامي وضوابطه وسياساته لحل المشاكل التي تعترض الأعمال المصرفية والمالية والاقتصادية العربية.

☒ توصي الندوة بإعداد دراسات وعقد ندوات تتناول الأبعاد السياسية والاجتماعية إضافة إلى الاقتصادية للأزمة المالية الدولية محل الدراسة في هذه الندوة، ودراسة اتجاهاتها وتداعياتها خلال العامين القادمين على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الوطن العربي ونمائه الاقتصادي.

☒ العمل على تطوير البنية الجانبية للاستثمارات المحلية والأجنبية وإزالة عوائق الاستثمار وذلك للمساعدة على حل مشاكل البطالة والفقر وتخطي

الصعوبات المتوقعة فيما يتعلق باحتمال تباطؤ أداء الاقتصاد والنمو الاقتصادي والذي يأتي كأحد آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي أصبحت تدق ابواب الدول والمجتمعات على السواء.

☒ إعادة النظر بسياسات الاستثمار للمال العربي في الخارج وتحويله إلى الداخل العربي الأكثر أمناً، وتقوية استقلالية أجهزة الرقابة الحكومية.

☒ للتأكيد على ضرورة منع حدوث الأزمات المالية مجدداً وذلك من خلال استخدام إجراءات وقائية تساهم في الحد من الآثار السلبية للأزمة.

☒ للتأكيد على ضرورة العمل على الاستثمار في النشاطات الاقتصادية الحقيقية والتي من شأنها زيادة فرص العمل وزيادة القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

☒ للتأكيد على ضرورة حث الاقتصاديات العربية على تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على سلعة بذاتها وذلك منعا لوقوع الصدمات والتي من شأنها التأكيد على الخطط التنموية للاقتصاديات العربية.

☒ للتأكيد على أهمية التعاون الاقتصادي العربي في حل الأزمة ومواجهتها نظراً لتداخل مصالح هذه الدول من خلال تعزيز تبادل المعلومات الرقابية والمالية بين الأجهزة المالية العربية.

☒ إعطاء المزيد من الاهتمام للرؤية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية.

☒ أهمية وجود الرقابة الفعالة على البورصة ومنع الشراء الهامشي والبيع على المكشوف .

☒ تشجيع الشركات المسجلة في البورصات الخارجية على تمصير أسهمها.

الملكفة الشفبفة والطرفق الى السوق الءفمقراطفة

اعءاء

أ. عبء الفءاح الببالف

رفئس وءءة البءوء الاقءصاءفة

مركز الءراءاء السفاسفة والاسءراءفببفة

مقدمة

يمثل المشروع الجديد لإدارة الأصول المملوكة للدولة نقلة تاريخية هامة فى هذا البرنامج الذي اصطلح على تسميته بالخصخصة، وعلى الرغم من إن الصورة المتكاملة للمشروع لم تظهر على الملأ بعد، إلا إن الإعلان عن المبادئ العامة الأساسية الجديدة قد أثار العديد من الجدل والحوار، إذ يرى فيه البعض إعلان من جانب الدولة عن فشل مشروع الخصخصة وبالتالي التحايل على هذا البرنامج بطرح مشروع جديد، واستحضر هؤلاء منظومة انتماءاتهم الأيدلوجية والفكرية لمحاربة المشروع دون إن يتمهلوا لقراءته قراءة دقيقة وبالتالي مناقشته مناقشة موضوعية.

عموما فإن المتتبع لعملية الخصخصة منذ تطبيقها فى بداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن يلحظ على الفور أنها تتغير وتتطور مع الزمن وفقا لما يظهر من نتائج، ويمكننا القول دون أننى تجاوز للحقيقة أنها مرت بأربع مراحل مختلفة كل منها له طبيعة وسمة تختلف عن الأخرى، ولن نتمكن هنا من شرح هذه المراحل جميعا حتى لا نخرج عن نطاق الموضوع، ولكن ما نود الإشارة إليه هو إن المشروع الجديد لا يخرج عن كونه مرحلة جديدة فى سياق برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة.

وفى هذا السياق أيضا نلحظ إن هناك لفظ شديد حول قيمة الأصول التي يتم خصصتها، والإشارة إلى أنها كانت تقدر بنحو ٥٠٠ مليار جنيه بينما حصلت الدولة على نحو ٦٠ مليار جنيه قيمة ما تم رغم بيع نصف الشركات الموجودة بالبرنامج. وهذا غير صحيح على الإطلاق إذ إن القيمة الدفترية للاستثمارات العامة والمملوكة للدولة والتي قدرت بنحو ٦٠٠ مليار جنيه كانت تشمل كل الأصول العامة، وليس فقط شركات القانون ٢٠٣، بل إن هذه الشركات قدرت قيمتها الدفترية آنذاك بنحو ٨٨ مليار جنيه. بينما يتعلق الجزء الأخر بالشركات العامة التي مازالت خاضعة لبعض الوزارات مثل الإنتاج الحربي والبتروك والشركات التابعة لقناة السويس وشركة المقاولون العرب، هذا فضلا عن البنوك العامة وشركات التأمين العامة، بالإضافة إلى الهيئات الاقتصادية التي قدرت قيمتها بنحو ٢١٠ مليار جنيه، كما يضاف إلى كل ذلك المشاركة العامة فى الشركات الخاصة والبالغ قيمتها نحو ١٢٠ مليار جنيه.

وعند محاولتنا الإجابة عن التساؤلات المطروحة على الساحة الفكرية المصرية، لابد من الإشارة والتأكيد على أن الخصخصة ليست هدفا فى حد ذاتها بل هى

وسيلة لإحداث التنمية في المجتمع عن طريق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة . لذلك كان الهدف الأساسي لسياسة الخصخصة هو تهيئة المناخ التنافسي الملائم والذي يحقق مزايا الكفاءة الاقتصادية، مما يحفز على رفع كفاءة توزيع الموارد وحسن استغلالها بطريقة مثلى تحقق الأهداف التنموية للبلاد.

وتمثلت نقطة البداية في الاعتراف بان هناك حدود قصوى للقطاع العام لا يمكن تخطيها، وقد توفر من الدلائل ما يشير الى ان حجم القطاع العام المصري قد تجاوز تلك الحدود بكثير وان ثمة حاجة ماسة إلى إعادة النظر فيه بما يتماشى مع الاحتياجات الحقيقية للتنمية وفي ضوء الامكانيات الإدارية والمالية المتاحة. وذلك انطلاقاً من ان أفضل ضمان لاستمرار القطاع العام هو تحويله الى قطاع كفاء من الناحية الاقتصادية. وهو ما يتطلب الانخراط في الأعمال والأنشطة الاقتصادية الأساسية وترك الباقي للقطاع الخاص وكما ذكر الاقتصادي الشهير كينز " ان الشيء المهم بالنسبة للحكومات ليس هو ان تقوم بالاشياء التي يقوم بها الأفراد بالفعل، وان تقوم بها على نحو أفضل قليلا أو أسوأ قليلا، بل هو القيام بالأعمال التي لا يقوم بها هذا القطاع على الإطلاق" .

أولاً - الأطر القانونية المنظمة لعملية الخصخصة:

بدأت السبعينيات من القرن العشرين بتحويلات جذرية جديدة في الاقتصاد القومي، اخذاً بسياسة الانفتاح الاقتصادي فكانت ورقة أكتوبر بمثابة التعبير الإيدلوجي عن السياسة الجديدة للدولة وماتلاه من دعوات لتشجيع الاستثمار الاجنبي والعربي وتنشيط دور القطاع الخاص، واعادة تنظيم للقطاع العام. فصدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، ثم صدر قانون استثمار المال العربي والاجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والقاضي بتشجيع الاستثمار العربي والاجنبي، ثم صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩. وتم تعديل كافة هذه القوانين بلقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. وفيه تم استحداث الكثير من التعديلات أهمها تغيير مسمى القانون الى قانون الاستثمار بدلا من قانون استثمار المال العربي والاجنبي وهذا التعديل يعبر عن الفلسفة الجديدة للقانون والتي تساوى بين راس المال المصري والعربي والاجنبي، كما حدد القانون مجالات الاستثمار على وجه التحديد بينما كان القانون السابق قد أسهب في تحديدها.

وعلى الجانب الآخر يعتبر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بمثابة البداية لبرنامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية، حيث هدف القانون إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

١ - فصل الملكية عن الإدارة مع وضع الضوابط المطلوبة لمحاسبة مجالس الإدارة من قبل الجمعية العمومية .

٢ - المساواة في المعاملة بين القطاع العام والخاص.

٣ - تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الشركات التابعة .

وبمقتضى هذا القانون أخذت شركات القطاع العام شكل الشركات القابضة و التابعة، على أن تأخذ هذه الشركات شكل الشركات للمساهمة، ولهذا حلت الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام التي كانت خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ كما حلت الشركات التابعة محل الشركات التي كانت تشرف عليها هذه الهيئات، وتمت معاملتها بنفس معاملة الشركات التي تعمل في ظل القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وذلك حتى يتحقق مبدأ عدم تمتع الوحدات المملوكة للدولة بأية مزايا لا تعطى للقطاع الخاص. ولهذا نص القانون على إنشاء الشركات القابضة بميزانيات مستقلة وجمعية عمومية مستقلة وتقوم بإدارة محفظة الأوراق المالية للشركة بما تتضمنه من أسهم وسندات كما اعتبرت هذه الأموال أموالاً خاصة .

واندرج تحت هذا القانون في بدايته ٣١٤ شركة تابعة، لعدد ٢٧ شركة قابضة في ذلك الوقت، تمثل ٢٧ قطاع (نشاط) . واعتبرت هذه الشركات القاعدة التي خضعت لبرنامج الخصخصة، فاشتملت على العديد من الشركات التي تعمل في قطاعات صناعية وخدمية وتجارية. هذا وقد تم فيما بعد عام ١٩٩٣ إعادة تنظيم شركات القطاع تحت ١٧ شركة قابضة غير متخصصة في قطاع بعينه. خففت إلى ١٣ شركة قابضة ثم إلى ١٠ شركات، وبمرور الوقت واكتساب عملية الخصخصة دفعة قوية، ظهر الحديث عن إمكانية خصخصة بعض القطاعات الأخرى مثل البنوك والاتصالات، بخلاف توسيع دور القطاع الخاص في مجالات أخرى مثل شركات الطيران.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التصرف بالبيع في الأصول أو خطوط الإنتاج أو الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ يتم تنفيذاً لأحكام هذا القانون ولاحتة التنفيذية. وقد ناط بمهمة التحقق من صحة إجراءات وقواعد تقييم الأصول

والخطوط الإنتاجية والشركات بلجنة مشكلة من خبراء وممثلي جهات محددة وبرئاسة عنصر قضائي رفيع المستوى ولها الاستقلالية والحيدة وتنتهي إلى قرار يتم اعتماده من الوزير المختص. وتراعى هذه اللجنة جميع الأسس والاعتبارات والأوضاع القانونية والالتزامات والحقوق وتطبق للقواعد التي تتفق مع كل حالة. ووفقاً لقواعد أساسية تتمحور حول مايلي:

- موافقة مجلس إدارة الشركة القابضة على طرح الشركة للبيع طبقاً للخطة المقررة سواء كان البيع كلياً أو جزئياً.

- إعداد تقييم للأصل أو الشركة إما بمعرفة الشركة القابضة أو بالاستعانة بأحد مكاتب الخبرة الاستشارية في هذا المجال. ويتم التحقق من صحة إجراءات وقواعد التقييم بمعرفة لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص برئاسة مستشار بإحدى الهيئات القضائية يختاره رئيسها، وعضوية أربعة على الأكثر من ذوي الخبرة الاقتصادية والمحاسبية والقانونية والفنية، وممثل عن المؤسسين أو المساهمين يختاره مجلس إدارة الشركة القابضة أو مجلس إدارة الشركة التابعة بحسب الأحوال، وممثل عن كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات.

- أن يتم الإعلان عن البيع بالمزايدة بالصحف ووسائل الإعلام التزاماً بمبادئ الشفافية والعلانية وحرية المناقشة. ويتم عرض ما تنتهي إليه توصيات اللجنة أو اللجان المختصة بفض المظاريف والبت والمفاوضة وتوصية مجلس إدارة الشركة القابضة بشأنها على الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة، لاتخاذ قرار بالموافقة على البيع أو إعادة التقييم بمعرفة لجنة أخرى إذا لم يصل السعر المعروض إلى سعر التقييم باعتبارها السلطة المختصة للوحيدة التي تملك التصرف في الأصول وخطوط الإنتاج المملوكة لها.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي تضمن الشفافية الكاملة في عملية الخصخصة إلا أنها يؤخذ عليها كثرة التعديلات التي أدخلت عليها وكثرة التعليمات والقرارات المتعلقة بعمليات البيع والتصرف في الحصيلة، هذا ناهيك عن تأثير بعض هذه القرارات على دور الجهاز المركزي للمحاسبات كمؤسسة في إحكام رقابته على عمليات البيع مثل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٠٠٤ والذي جعل مراجعة تقييم الشركات يتم عن طريق لجنة يمثل فيها الجهاز بعضو منه، وحظر عليه الرجوع إلى

رئاسة الجهاز، مما يجعل رأى العضو يمثل رأيا شخصيا ولا يعبر بالضرورة عن رأى الجهاز كمؤسسة. كما انه بموجب هذا القرار أيضا لم تعد للجنة الوزارية للخصخصة قائمة، والتي كان يرأسها رئيس مجلس الوزراء وعضوية مجموعة من الوزراء المعنيين بالإضافة إلى رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة سوق المال ورئيس هيئة الرقابة الإدارية. وكذلك القرار رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠٠٧ والذي جعل المعيار الاسترشادي عند تقييم أسهم الشركات هو الأخذ بمتوسط سعر الإقبال فى البورصة خلال الستة اشهر السابقة على الطرح، شريطة إن تكون مجموعة الأسهم التى ينطبق عليها هذه القواعد من الأسهم للنشطة فى بورصتى القاهرة والإسكندرية. ويشير الجهاز المركزي للمحاسبات الى إن هذا القرار سوف يؤثر بالسلب على القيمة البيعية للسهم، خاصة وإن القرار المذكور قد ألغى كل حكم يخالف أحكامه مما اضعف دور اللجان المشكلة فى الوصول الى القيمة العادلة للشركة المطروحة للبيع، طالما كان المعيار الاسترشادي هو الأخذ بمتوسط الأسعار المتداولة بالسوق والتي لا تعبر دوما عن القيمة العادلة.

عموما فقد وضعت الحكومات المختلفة الهدف الاساسى لهذه العملية هو أن تعمل شركات قطاع الأعمال العام وفقا لقواعد الكفاءة والمحاسبة والجودة المتعارف عليها محليا ودوليا، على أن تتم عملية البيع بمنهج يتسم بالشفافية والوضوح وبمشاركة جادة ومسئولة من أجهزة الإعلام المختلفة فى جميع مراحل وإجراءات التقييم و البيع بما يحفظ للدولة كامل حقوقها.

جدول رقم (١)
تطور برنامج الخصخصة

| الاجمالي | | شركات قطاع علم | | حصص في شركات مشتركة | | شركات قطاع أعمال علم | | السنة المالية |
|----------|--------------|----------------|--------------|---------------------|--------------|----------------------|--------------|---------------|
| قيمة | عدد العمليات | قيمة | عدد العمليات | قيمة | عدد العمليات | قيمة | عدد العمليات | |
| ٤١٨ | ١١ | | | | | ٤١٨ | ١١ | ١٩٩٤\١٩٩١ |
| ٩٦٢ | ١٨ | | | | | ٩٦٢ | ١٨ | ١٩٩٥\١٩٩٤ |
| ٩٧٧ | ١٢ | | | | | ٩٧٧ | ١٢ | ١٩٩٦\١٩٩٥ |
| ٤٥٩٥ | ٢٩ | | | | | ٤٥٩٥ | ٢٩ | ١٩٩٧\١٩٩٦ |
| ٢٤٩٢ | ٢٤ | | | | | ٢٤٩٢ | ٢٤ | ١٩٩٨\١٩٩٧ |
| ١٨٢٤ | ٣٣ | | | | | ١٨٢٤ | ٣٣ | ١٩٩٩\١٩٩٨ |
| ٤٦١٢ | ٤٠ | | | ١٤ | ١ | ٤٥٩٨ | ٣٩ | ٢٠٠١\١٩٩٩ |
| ٣٨١ | ١٩ | | | ١١٨ | ٧ | ٢٦٣ | ١٢ | ٢٠٠١\٢٠٠٠ |
| ٩٥٢ | ١٠ | | | ٨٧٩ | ٣ | ٧٣ | ٧ | ٢٠٠٢\٢٠٠١ |
| ١١٣ | ٧ | | | ٦٤ | ١ | ٤٩ | ٦ | ٢٠٠٣\٢٠٠٢ |
| ٥٤٢ | ١٣ | | | ١١٥ | ٤ | ٤٢٨ | ٩ | ٢٠٠٤\٢٠٠٣ |
| ٥٦٤٣ | ٢٨ | | | ٤٨١٩ | ١٢ | ٨٢٤ | ١٦ | ٢٠٠٥\٢٠٠٤ |
| ١٤٦١ | ٦٦ | ٥١٢٢ | ١ | ٧٦٤٧ | ١٨ | ١٨٤٣ | ٤٧ | ٢٠٠٦\٢٠٠٥ |
| ٢ | | | | | | | | |
| ١٣٦٠ | ٥٣ | ٩٢٧٤ | ١ | ١٥٥٩ | ٧ | ٢٧٧٤ | ٤٥ | ٢٠٠٧\٢٠٠٦ |
| ٧ | | | | | | | | |
| ٣٩٨٣ | ٣٦ | ٠ | ٠ | ٣٢٣٨ | ١٦ | ٧٤٥ | ٢٠ | ٢٠٠٨\٢٠٠٧ |
| ١٥٤١ | ٨ | ٠ | ٠ | ٦٣ | ١ | ١٤٧٨ | ٧ | ٢٠٠٩\٢٠٠٨ |

المصدر : وزارة الاستثمار

المشروع الجديد للملكية الشعبية

في هذا السياق أعلنت الحكومة عن طرح برنامج متكامل لإدارة الأصول تمحور حول ثلاثة محاور أولها الملكية الشعبية لخصص في أسهم مجموعة الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ والثاني هو إنشاء صندوق الأجيال القادمة والثالث إدارة الأصول المملوكة للدولة ورفع كفاءتها.

ويأتي طرح الموضوع على ضوء كلمة السيد رئيس الجمهورية خلال المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني في نوفمبر ٢٠٠٧ والتي جاء فيها: "وتدعيما لبرنامج

إدارة الأصول المملوكة للدولة فإتني أطلب الحزب وحكومته بمواصلة إشراك القواعد العريضة من الشعب فى الانتفاع بفوائد هذا البرنامج بأسلوب يعزز إحساس المواطنين بثروتهم فى الأصول المملوكة للدولة، يتيح لهم المشاركة فيها لصالحهم وصالح أسرهم، ويضع فى اعتباره صالح الأجيال القادمة".

وكان السيد الرئيس قد جدد دعوته فى المؤتمر السنوي الخامس للحزب حيث جاء فى كلمة سيادته "...إتني أعاود مطالبة الحزب والحكومة بالإسراع فى طرح أسلوب جديد وفعال، لإشراك القواعد العريضة من الشعب فى الانتفاع بفوائد برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وعلينا أن نبلور أسلوباً عملياً وغير تقليدي، يتيح لهم المشاركة فى ملكيتها ويضع فى اعتباره مصالح أجيال مصر القادمة".

وكانت الحكومة قد أشرفت على مدار الثلاث سنوات الماضية على عملية متكاملة لتقييم أداء برنامج الخصخصة، كأحد مكونات برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة. وقد شملت فترة التقييم، التي قامت بها مجموعة من الخبراء المختصين، كافة مراحل البرنامج منذ صدور قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام. وانتهى التقييم إلى أهمية مراجعة أساليب طرح الشركات لمشاركة لقطاع الخاص والاستفادة من التطورات الإيجابية لشركات قطاع الأعمال العام من حيث زيادة الربحية وانخفاض المديونية وتطوير الإدارة بها، فضلاً عن تطور مناخ الاستثمار وتحسن أداء المؤسسات المعنية بأنشطة القطاع المالي، واستكمال المنظومة التشريعية الحاكمة للنشاط الاقتصادي فى مصر.

ومن هذا المنطلق، يطرح اليوم برنامج متكامل تتلخص فكرته الرئيسية فى نقل ملكية أسهم شركات قطاع الأعمال العام والمملوكة للدولة إلى المواطن المصري من خلال توزيع محفظة أسهم يحصل عليها المواطن المصري مجاناً، وبأسر الطرق وأكثرها ضماناً لتحقيق العدالة فى التوزيع. وتكفل ملكية المواطن للمحفظة مطلق الحرية فى التصرف فيها إما بالاحتفاظ بها والاستفادة من عائدها، أو استثمارها فى صناديق الاستثمار، أو بيعها، أو التبرع بها.

البرنامج يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحفاظ على تحسن مؤشرات أداء الشركات المملوكة للدولة، مع تطوير حوكمة هذه الشركات من خلال ضمان الكفاءة والفاعلية والقدرة على المنافسة والشفافية، مع الحفاظ على حقوق العاملين بها، والخضوع لقواعد المحاسبة على الأداء.
- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الأصول المملوكة للدولة والانتفاع بفوائدها.
- ضمان حقوق الأجيال القادمة بوضع خطة تضمن لهم نصيباً من ثمار عوائد البرنامج.

عناصر ومكونات البرنامج:

سيتم إجراء توزيع مجاني لأسهم الشركات التي يتم تحديدها على جموع الشعب بأسلوب عادل وذلك طبقاً لما يلي:

أولاً: تحديد الشركات التي سوف تدرج بالبرنامج وتصنيفها لتحديد الحصة التي ترغب الدولة الاحتفاظ بها. واستبعاد الشركات المتعثرة مع استمرار الدولة في تنفيذ برامج إعادة هيكلة تلك الشركات وتأهيلها للتحويل إلى شركات قادرة على المنافسة. وتصنف الشركات إلى أربعة فئات طبقاً لنسبة الملكية التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بها:

- الفئة (أ): وهي الفئة التي تضم شركات تحتفظ الدولة بنسبة حاکمة ٦٧% من رؤوس أموالها. وتضم الشركات التي تعمل في قطاعات ترغب الدولة بالاحتفاظ بحصص مؤثرة وحاکمة فيها، وذلك نظراً لطبيعتها وهيكل الأسواق التي تعمل فيها، ومن هذه الفئة شركات الدواء والحديد والصلب والألمونيوم والكوك والسكر والتحاس والأسمدة والأسمنت.

- الفئة (ب): وهي الفئة التي تضم الشركات التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بنسبة أغلبية لا تقل عن ٥١% من رأسمالها، مثل شركات النقل والسياحة وبعض الشركات العاملة في مجال الصناعات التحويلية.

- الفئة (ج): وهي فئة الشركات التي سوف تدرج بالبرنامج والتي ستحتفظ الدولة بنسبة لا تقل عن ٣٠% من رؤوس أموالها، مثل بعض شركات توزيع السلع والصناعات التحويلية والخدمات.

- الفئة (د): وهي شركات مستبعدة تماما من البرنامج، إما لوصولها للحد الأقصى لمشاركة القطاع الخاص، أو لتعثرها. وبالتالي لن تدخل أي شركة من شركات الغزل والنسيج في هذا البرنامج، حيث ستبقى تحت إدارة ومليكة الشركة القابضة المعنية لتطويرها وإصلاحها. وكذلك الأمر بالنسبة للمجمعات الاستهلاكية الجاري تطويرها.

ثانياً: نقل ملكية الحصص التي سيتم توزيعها من رؤوس أموال شركات البرنامج إلى شركة قابضة جديدة مملوكة للدولة هدفها نقل ملكية هذه الحصص إلى جموع الشعب، مع استمرار تبعية الشركات لشركاتها القابضة الحالية، وتتكون الشركة القابضة الجديدة من أعضاء من أفضل الكفاءات المصرية.

ثالثاً: تحويل نسبة من أسهم الشركات المدرجة بالبرنامج إلى الصندوق المصري للأجيال القادمة، وهو صندوق مملوك للدولة، ذو شخصية اعتبارية منفصلة يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وتستثمر موارده وعائداته في مشروعات تنموية، وفي مجال الرعاية الاجتماعية للأجيال القادمة من أبناء مصر.

وأخيراً: إنشاء الجهاز المصري لإدارة الأصول وهو جهاز جديد يكون له الشخصية الاعتبارية العامة، وتنقل إليه ملكية الشركات القابضة المنشأة وفقاً لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لقطاع الأعمال العام إليه، ويختص بتطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام ومتابعة الشركات التي تساهم الدولة في ملكيتها.

هذا وسيراعي البرنامج استخدام العقارات في الشركات لكي تخصص للغرض الإنتاجي المحدد للشركة دون أي تغيير. وفي جميع الحالات تحتفظ الشركات القابضة بملكية كاملة للعقارات غير المستغلة في مزاوله النشاط.

وجدير بالذكر أن الطرح المقترح للبرنامج يبني على التجربة المصرية في إدارة الأصول المملوكة للدولة، كما يستفيد من العديد من التجارب الدولية المختلفة على مدار العقود الماضية، مع تفادي الأخطاء والسلبيات التي برزت في تجارب بعض الدول.

ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج إعداد تشريع متكامل يتضمن كافة الأحكام المنظمة له، والمنشئة للمؤسسات المشار إليها، بالإضافة إلى إرساء القواعد والمعايير المطلوبة

لإتاحته، وذلك للعرض على مجلس الوزراء، ثم على مجلسي الشعب والشورى، وبعد تضمين المقترحات والملاحظات الواردة بشأنه.

ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذ هذا البرنامج ١٢ شهراً، حال موافقة مجلسي الشعب والشورى على مشروع القانون، حيث سيتم اتخاذ الإجراءات التنفيذية والتي تشمل تسليم محافظ الأسهم للمواطنين من خلال منافذ التوزيع التي سيتم تحديدها في كافة أنحاء الجمهورية، وسيتم البدء في برنامج شامل من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتعريف المواطنين بكيفية التعامل مع هذا البرنامج في كافة مراحله لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وهنا نلاحظ إن البرنامج المذكور قد أوضح بصورة كاملة الموقف المتعلق بكافة الشركات، من حيث مستقبلها أو أوضاعها، وهو الأمر الذي يسهم كثيراً في تهدئة المخاوف العمالية بشأن المستقبل وبالتالي اطمأن نحو ٣٧٠ ألف عامل في هذه الشركات على مستقبلهم، وأصبح كل منهم على دراية كاملة بأوضاع شركته ومستقبلها، وهي نقطة حاسمة في هذه السياسة.

وعلى الجانب الآخر فقد راعى المشروع عدة اعتبارات أولها للتوازن بين الأجيال عن طريق الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في ثروات البلاد، بإنشاء صندوق الأجيال للقادمة، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة توسيع دائرة هذا الصندوق ليشمل نصيب من كافة الثروات الناضبة للبلاد خاصة البترول، بمعنى آخر إن يكون احد المصادر المغذية لهذا الصندوق جزء من حصيلة بيع النفط وغيره من الثروات الكامنة في باطن الأرض. ثانيها توسيع دائرة الملكية والمشاركة، إذ إن توزيع هذه الصكوك على مجموع الشعب المصري يضمن على الأقل مشاركة مجموعة لا بأس بها من المواطنين في مراقبة ومتابعة أداء هذه الشركات ومحاسبة المسؤولين عليها الأمر الذي يسهم في تدعيم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على الحيولة دون العبث بالمال العام أو إهداره، وكذلك تعزيز المساهلة وتثبيت المصداقية وحشد تأييد قوى للسياسات الاقتصادية من جانب الجمهور الذي سيكون على علم تام بمجريات الأمور. وهذا يعنى ببساطة إيجاد بيئة تنافسية تدفع للمزيد من الكفاءة في الإنتاج مع ضمان عدالة للتوزيع لثمار النمو.

وقد أشارت التجارب الدولية المختلفة، إلى أهمية التلازم بين الديمقراطية واقتصاد السوق، بل إن هذا التلازم شرط أساسي لإتجاح عملية التحول، إذ أن التجارب التي نجحت قد ارتبطت أساساً بتدعيم آليات المشاركة الشعبية والديمقراطية والشفافية، وتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة عند وضع السياسات المختلفة، ولم تقتصر فقط على بعض الإجراءات والعمليات المتعلقة بالانتخابات.

وهو خير تطبيق لما نراه كأفضل وسيلة لإحداث النهضة في المجتمع وهي السير على نظام " السوق الديمقراطي "، والذي يركز على معادلة الدولة الرشيدة والسوق الناضجة وهي الوسيلة المثلى لصنع النهضة الاقتصادية والاجتماعية. وذلك انطلاقاً من أن النهضة هي عمل إرادي وليست عملية تلقائية بل هي عملية إيجابية تهدف إلى النهوض بقدرات المجتمع. فإذا كان النمو يتحقق من المصادر الثلاثة المعروفة وهي تراكم رأس المال المادي والبشري وكفاءة تخصيص الموارد بين قطاعات المجتمع ورفع مستوى الإنتاجية، فإن ذلك لن يتحقق إلا عبر تحديد واضح للأدوار بين القطاع الخاص والدولة.

وبمعنى آخر فإن التحول الطامح إلى اقتصاد السوق يتطلب بالضرورة وجود حزمة من القوانين المدنية والجنائية الواضحة والمعلن عنها بالقدر الكافي، مع إنقاذ القواعد القانونية والتنظيمية، ووجود جهاز قضائي مستقل، وتعزيز النظام الضريبي والإدارة الضريبية، وزيادة شفافية المالية العامة، وتفعيل إجراءات المحاسبة المالية، وتطوير الجهاز الإداري للدولة، مع تفعيل المنافسة. ورغم أن هذه الإجراءات وغيرها قد تستغرق بعض الوقت، إلا إنها تعتبر ضرورة قصوى لإتجاح هذه العملية.

فالحكومة عليها عدة أدوار أساسية ورئيسية منها ضمان كفاءة آلية السوق بما يعنيه ذلك من توفير الظروف التي تجعل تفاعل العرض والطلب يتم في إطار حقيقي مع ضمان التخطيط الاستثماري السليم عن طريق توفير البيانات والمعلومات الأساسية عن القطاعات الاقتصادية بالمجتمع، وذلك بالشكل الذي يمكن الجميع من إجراء دراسات الجدوى السليمة والصحيحة. وكذلك توفير المناخ الاستثماري الجيد عن طريق إصلاح التشريعات القانونية والإدارية. ووضع القوانين موضع التنفيذ. وبمعنى آخر فإنه بقدر ما لا يمكن إهمال آلية السوق وجهاز الثمن، إلا أنه لا يمكن أن يستمر ذلك دون التدخل الذكي والمنظم من جانب الدولة.

مناقشات وتوصيات جلسة الخبراء

حول

صكوك الملكية الشعبية والطريق إلى الديمقراطية

مقدمة

من الواضح أن قضية مشروع الصكوك المجتمعية قد احتلت مساحة ليست قليلة من اهتمام الرأي العام المصري وأثارت انتباه معظم فئات الشعب منها المواطن العادي والمتوسط حتى الأغنياء والمثقفين في المجتمع المصري وهذا انعكس في التغطية الصحفية للقضية في مختلف الصحف المصرية سواء الحزبية أو القومية أو حتى المستقلة والمعارضة كل منها تناولتها حسب تصورها ورؤيتها الخاصة وربما يرجع ذلك للتباين والاختلاف في وجهات النظر إلى عدم وضوح الرؤية حول ذلك المشروع و ربما يرجع أيضا غموض المشروع أو حداثة فكرته في مصر أو ربما لانتشار الأمية في المجتمع المصري .

ونظراً لاهتمام معهد التخطيط القومي بمناقشة كافة القضايا الساخنة المثارة، فقد عقد المعهد ندوة بتاريخ ٢٠٠٩/١/١ لمناقشة قضية مشروع صكوك الملكية الشعبية وقد اشترك في هذه الندوة مجموعة من الخبراء والمتخصصين والتنفيذيين والمهتمين بهذا الموضوع من داخل المعهد وخارجه، وقد قاموا بمناقشة العديد من النقاط التي أثارها الورقة المقدمة

وقد أتاح للقاء بعض النواتج من مقترحات وتوصيات قد تساعد متخذي القرار في التوصل إلى تصورات ورؤي لكيفية مواجهة تلك القضية.

التوصيات

☒ ضرورة توافر الضوابط التي تضمن تنفيذ المشروع بشكل يحقق أكبر استفادة منه للمواطنين وإقل خسارة للدولة وكذلك حسن إدارة أصولها من خلال عرض الفكرة للنقاش المجتمعي قبل عرضها على مجلسي الشعب والشورى، وتضمين الأبعاد الحقوقية في النقاش العام المتعلق بالمشروع المقترح و إطلاق حملات توعية للمواطنين بالقانون وبأهمية الصكوك وكيفية التعامل معها ووضع ضوابط علي المشروع مثل عدم البيع للأجانب.

☒ القضية يجب أن تأخذ حقيها من النقاش العام، ولا بد من أن يسعى المسئولين عن الفكرة والقائمين على التشريع المقترح بالتواصل الايجابي مع كل فئات ومنظمات المجتمع قبل إقرار التشريع لأن الأمر لا يتعلق فقط بحق الأجيال الحالية ولكنه يتعلق بحق الأجيال القادمة أيضا

❧ من الصعب الادلاء برأي دون وجود التفاصيل الكاملة للمشروع الا أن ما أعلن غير دستوري فهذا اخلال بمبدأ المساواة حيث أن ٢٤ مليون مواطن فقط هم الذين سيستفيدون وماذا من الباقي أي ما يقرب من ٤٠ مليون آخرين وماذا عن صندوق الأجيال فالكلام عنه كلام عام وغير دقيق.

❧ عدم وضوح الرؤية حول ذلك المشروع وإلى غموضه وحادثة فكرته في مصر وانتشار الأمية في المجتمع المصري، بالإضافة إلى أن المشروع المقترح لم يوسع المشاركة الشعبية في إدارة أصول الدولة لأنه لا يستطيع ضمان مواظبة مشاركة الشعب في الإدارة وذلك بسبب فقرهم أو أميتهم لذا فمن المتوقع منهم أن يقوموا ببيع حصصهم لقلّة عائلدها.

❧ ضرورة أن تكون هذه الصكوك اسمية وليست لحاملها، بحيث يتمكن المواطن من الحصول على عوائد هذه الصكوك بشكل دوري دون أن يكون له الحق في بيعها، وذلك لتلافى الآثار الضارة للبيع حتى لا تصل الصكوك إلى المحتكرين المحليين أو الأجانب.

❧ ضرورة الاهتمام بالتطوير المستقبلي لهذه الشركات سواء من خلال ضخ استثمارات جديدة، أو إدخال تكنولوجيات جديدة حتى يمكن أن تتطور بالشكل المأمول فيه، وأهمية مراجعة مدى دستورية فكرة توزيع هذه الصكوك، خاصة فيما يتعلق بالأجيال القادمة، وحق الأطفال اليتامى في الحصول على نصيب عادل من هذه التوزيعات.

❧ ضرورة إدخال تعديلات لإنجاح فكرة الصكوك الشعبية أهمها إعداد تشريع متكامل يتضمن كافة الأحكام المنظمة لفكرة الصكوك الشعبية، بالإضافة إلى إرساء القواعد والمعايير المطلوبة لإنجاحه وذلك للعرض على مجلس الوزراء ثم على مجلسي الشعب والشورى وبعد تضمين المقترحات والملاحظات الواردة بشأنه، كما يجب أن يتم توزيع الصكوك بالعدل والمساواة على جميع المواطنين دون تفرقة حسب السن من منطلق مبادئ المساواة والمواطنة وتكافؤ الفرص.

❧ تتعدد المشاكل التنفيذية للاقتراح منذ بدء تنفيذه إلى مراحل حياته إلى أن ينتهى بتجميع الأسهم من جديد في يد قلّة من المستثمرين. ولكن هذه

الصعوبات التنفيذية خلال حياة هذه الأسهم الجماهيرية تجاوز جوهر القضية، فالقضية في جوهرها تتعلق برويتنا لكيفية التصرف في عائدات بيع أصول القطاع العام. وقد رأينا أن الاقتراح المعروض بتوزيع جزء من ملكية القطاع العام على الجمهور لن يكون له من أثر ملموس على إدارة القطاع العام، ويصبح السؤال المطروح هو هل يؤدي هذا الاقتراح إلى زيادة فرص التنمية؟ من المشكوك فيه أن يساعد

الاقتراح المعروض على دفع للتنمية وزيادة معدلات الاستثمار بها، كما أن دوره في ترشيد إدارة أصول القطاع العام يبدو قليل الاحتمال

☒ كيف يتم توزيع الأرباح، فنحن نتحدث عن أربعين مليون مساهم في كل شركة، ومعنى ذلك أن الأرباح الموزعة في كل شركة لابد ألا تقل عن مائة وعشرين مليون جنيه سنويا حتى يمكن توزيع أربعين مليون جنيه «حصصة ٣٠% من المساهمين»؛ وذلك حتى يحصل المساهم من الجماهير على جنيه واحد.

☒ هناك شبه اتفاق بين معظم المهتمين بقضايا التنمية على ضرورة عدم دخول حصيلة بيع أصول القطاع العام في الإيرادات العامة الجارية للدولة، وأنها ينبغي -على العكس- أن تخصص لأغراض إنتاجية إما بتوظيفها في أصول استثمارية جديدة، أو بتخفيض الديون القائمة على الدولة. وذلك لأن إتفاق حصيلة البيع على أغراض استهلاكية يمثل إهدار وتبديد لموارد كان يمكن تخصيصها للاستثمار وزيادة إمكانية الاقتصاد على التقدم، فالخصخصة أو ما يشابهها من أشكال التصرف في الأصول المملوكة للدولة وما يترتب عليها من موارد مالية ينبغي توجيهها لأغراض الاستثمار، وعدم إدارها في استهلاك وقتي لن يتجدد، ويبدو أن الاقتراح المعروض يؤدي بالضبط إلى هذه النتيجة؛ فهو أسلوب يعمل على تفتيت «الخارات محتملة» نتيجة للتصرف في أصول القطاع العام وتوزيعها على أربعين مليون نسمة؛ مما يقطع بتخصيصها لأغراض الاستهلاك .

☒ العمل على ضمان استخدام حصيلة التصرف في أصول القطاع العام لدفع التنمية في البلاد بإتشاء صندوق يضم حصيلة بيع الأصول الرأسمالية، وبحيث

يخصص للاستثمار في مشروعات اقتصادية واجتماعية تفيد الأجيال القادمة، أما تخصيص ما يعادل ٣٠% من قيمة أصول القطاع العام وتوزيعها على أربعين مليون نسمة فهو إجراء يضمن إهدار عائدات بيع هذه الأصول للإفراق على أغراض استهلاكية بحتة.

☒ أن توزيع صكوك الشعب المصري على ٤١ مليون نسمة فقط لا يعد توزيع الثروة بالعدالة اللازمة وان تجربة الصكوك تم تطبيقها بالفعل فى كل من روسيا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وأثبتت فشلها " فكيف يمكن للحكومة تطبيق المشروع وقد أثبت فشله في دول متقدمة عنا بمراحل ؟".

☒ إن آلية صكوك الاستثمار هي الآلية الأكثر تطبيقا في دول الخليج وأن تطبيق هذه الآلية يستوجب تنظيما لاجيا جديدا حتى لا تتحول هذه الصكوك إلى أزمة مشابهة لأزمة توظيف الأموال وأيضا لابد وأن يتوافر مناخ جديد للاستثمار وأن تكون العوائد المحققة مناسبة للأفراد حتى يقبلوا على الاستثمار فيها أيضا لابد وأن تتضح عدة أمور مرتبطة بهذه الصكوك من الحقوق والواجبات لدي الطرفين وإمكانية الاسترداد و التسبيل والرقابة ومن الجهة القائمة علي مراقبة هذه الصكوك ومدى خضوعها للضريبة إصدار هذه النوعية من أدوات الاستثمار يتطلب وضوحا كاملا وشفافيا لهذه الآليات. كما لابد من تنشيط سوق السندات لكي يعمل بالتوازي مع صكوك الاستثمار والتمويل.

☒ ضرورة إطلاق حملات توعية للمواطنين بالقانون وبأهمية الصكوك وكيفية التعامل معها.

☒ الأطر القانونية في مصر لاتستوعب مثل هذا المشروع، لذا فإن الحديث حوله ينبغي تأجيله لحين إكمال الإطار القانوني الخاص به.

☒ يمكن الحكم على هذا المشروع من خلال ثلاثة معايير:

- الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي
- العدالة الاجتماعية
- تعميق الشعور بانتماء الشعب تجاه الوطن.

لو استطاع ذلك المشروع تحقيق المعايير السابقة يعتبر مشروعاً ناجحاً أما إذا غابت تلك المعايير فينبغى البحث عن بدائل أخرى لذلك المشروع ولعل أهمها:

- اتباع أسلوب الخصخصة الذي يقضى بالبيع لمستثمر رئيسي أو استراتيجي وتضخ حصيلة الخصخصة للإستثمارات بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض معدل البطالة ورفع معدلات النمو الإقتصادي.

- إنشاء صندوق بحصيلة البيع لتشغيل المحالين للمعاش المبكر (بصفتهم أكثر فئة تضررت من تطبيق عملية الخصخصة) .

- إنشاء وقف بحصيلة البيع واستثماره وتوزيع عائدته على فئات المجتمع الفقيرة.

☒ بالإضافة إلى ما سبق توجد بعض السلبيات لمشروع صكوك الملكية منها:

- أن مشروع خطة الحكومة بتقسيم شركات قطاع الأعمال إلى فئات تحتفظ الحكومة لنفسها فيها بنسبة حاکمة تتراوح بين ۳۰% و ۵۱% و ۶۷% حسب الأهمية الإستراتيجية للشركة وقوتها .
- حرمان من هم دون ۲۱ عام من الصكوك المجانية المشاع بالمخالفة لنص الدستور في المساواة بين المواطنين في الحقوق .
- هناك العديد من مظاهر الفساد التي تنتشر مع المشروع، ومنها وظيفة "سمسار الصكوك" وهو ذلك الشخص الذي سيتولى جمع للصكوك من المواطنين بأبخص الأثمان، ثم يقوم ببيعها لمن هم أكبر منه حتى تصل للصكوك لحفنة من الكبار يقومون ببيعها بدورهم عندما يحين الوقت تحويل الصكوك لأسهم يتم تداولها في البورصة.
- يجب توزيع الصكوك على ۸۰ مليون مصري وليس ۴۰ مليوناً فقط، وبالتالي يصبح حق كل مواطن ۲۰۰ جنيه فقط تؤخذ مرة واحدة في العمر بعدها يسقط حقه في المال العام.

المشاركون في لقاء الخبراء

| أولاً: من داخل المعهد | |
|---|------------------------------|
| مدير المعهد | أ.د. / علا سليمان الحكيم |
| مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية | أ.د. / فادية محمد عبد السلام |
| (منسق لقاء الخبراء) | |
| مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية | أ.د. / اجلال راتب |
| مدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط ادارة المشروعات | أ.د. / هدى صالح النمر |
| مدير مركز دراسات السياسات الكلية | أ.د. / سهير ابو العينين |
| مدير مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية | أ.د. / سلوى محمد مرسى |
| مدير مركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج تخطيط | أ.د. / عبد الحميد القصاص |
| مدير مركز دراسات التنمية البشرية | أ.د. / عزة عمر الفندرى |
| مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية | أ.د. / محمود عبد الحى صلاح |
| مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية | أ.د. / ابراهيم العيسوى |
| مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية | أ.د. / سعد حافظ |
| مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية | أ.د. / محمد عبد الشفيق عيسى |
| مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية | أ.د. / مصطفى احمد مصطفى |
| مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية | أ.د. / خضر أبو قورة |
| مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية | أ.د. / زينات طبالة |
| مستشار بمركز دراسات البيئة وإدارة المواد الطبيعية | أ.د. / نقيسة أبو السعود |
| مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات | أ.د. / ايمان الشريينى |
| خبير أول بمركز دراسات السياسات الكلية | د / نيفين كمال حامد |
| مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات | د / صادق رياض |
| خبير اول بمركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية | د / حسام نجاتى |

خبير بمركز دراسات السياسات الكلية
خبير بمركز دراسات التنمية البشرية
مركز التوثيق والنشر

د / وفاء مصيلحي
د / مجدة إمام
د / فوزية الدميرى

المشاركون من خارج المعهد :

جريدة المصري اليوم
جريدة المصور
استاذ بكلية الطب / جامعة الأزهر
خبير اقتصادى
جريدة نهضة مصر
جريدة وطنى
استاذ التمويل /تجارة عين شمس
مدير شركة " دار الخبرة الاستشارية "
استاذ الاقتصاد/الجامعة الامريكية
الاستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة وعضو
لجنة الصحة بالمجالس القومية
المتخصصة
رئيس وحدة البحوث الاقتصادية/مركز
الدراسات الاستراتيجية
مستشار قانونى/نائب رئيس الشعبة العامة
للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية
خبير اقتصادى
خبير اقتصادى وعضو مجلس إدارة اتحاد
جمعيات التنمية الاقتصادية
استاذ الاقتصاد - جامعة الأزهر
رئيس قسم الاقتصاد/كلية الحقوق/جامعة
بنها

أ / أميرة صالح
أ / دعاء عبد الرحمن
أ.د / سلمى جلال
د / سلوى العنترى
أ . سحر عبد القنى
أ. سيد نصري
أ.د / شامل الحموى
د / صلاح جودة
أ.د / ضحى عبد الحميد
أ.د / عبد المنعم عبيد

أ/ عبد الفتاح الجبالى

أ/ عادل العزبى

د / فتحى ابراهيم
أ.د / مختار الشريف

أ.د / محيا زيتون
أ.د / ماجدة شلبي

استاذ مساعد/مركز بحوث الصحراء
مجلة أكتوبر
باحث اقتصادى
استاذ ورئيس قسم القانون التجارى/كلية
الحقوق /جامعة عين شمس

د / منير سعد يوسف
أ. محمود عطية
أ / محمد نور الدين
أ.د / ناجى عبد المؤمن